CLS
Centre for Lebanese Studies
مركز الدراسات اللبنانية
40 years

تطور الإلتحاق في المدارس والمعاهد والجامعات الرسمية والخاصة في لبنان

بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠٢٥

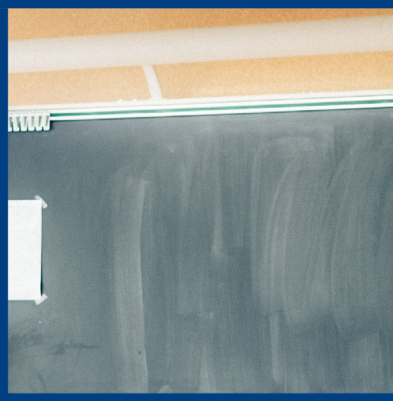

إعداد
نعمه نعمه،
باحث في التربية

تطور الإلتحاق في المدارس والمعاهد والجامعات الرسمية والخاصة في لبنان
بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠٢٥

إعداد نعمه نعمه، باحث في التربية

ISBN: 978-1-914521-14-0

www.lebanesestudies.com

© 2024 Centre for Lebanese Studies, Beirut, All rights reserved

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 4
مقدمة 5
مصادر الأرقام والمعلومات 5
الأزمات المتلاحقة والإجراءات 6
تطور أعداد الملتحقين بالتعليم العام قبل الجامعي 7
الملتحقين بالتعليم المهني والتقني في الرسمي والخاص بين 2014 و2021 10
خلاصة حول التعليم العام والمهني 11
الملتحقين من غير اللبنانيين في التعليم العام بعد الظهر 12
المرحلة الأولى: وزارة التربية والتعليم العالي 2012-2014 12
المرحلة الثانية: برنامج -RACE1 توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان، 2014-2016 13
المرحلة الثالثة: RACE2 توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنا، 2017-2021 13
المرحلة الرابعة: TREF الصندوق الإئتماني للنهوض بالتعليم، 2021 - مستمر 13
التعليم الجامعي الرسمي والخاص 15
خلاصة 18
الهيئات التعليمية في التعليم العام الرسمي والخاص 19
خلاصة 21
خلاصة الهيئات التعليمية 22
تطور الكفاءات التعليمية والمستوى التعليمي لدى الهيئات التعليمية 23
خلاصة حول المستوى التعليمي للمعلمين والمعلمات 26
خلاصة عامة 27
المراجع 29

قائمة الرسوم

الرسم 1: التلامذة الملتحقين في المدارس الرسمية والخاصة – كل الجنسيات بين 2011 و 2025 7
الرسم 2: التلامذة الملتحقين في المدارس الرسمية والخاصة – لبنانيون ولبنانيات بين 2011 و 2025 8
الرسم 3: تطور أعداد الملتحقين بالتعليم المهني والتقني في الرسمي والخاص بين 2014 و2021 10
الرسم 4: التلامذة السوريون الملتحقين في المدارس الرسمية والخاصة دوام قبل الظهر وبعد الظهر 12
الرسم 5: تطور أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي الرسمي مختلف المعاهد والكليات- مختلف المستويات 15
الرسم 6: تطور أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي الخاص مختلف المعاهد والكليات - مختلف المستويات 16
الرسم 7: تطور أعداد الملتحقين في الجامعة اللبنانية - كلية التربية، مختلف المستويات 17
الرسم 8: تطور أعداد الملتحقين في كليات التربية في الجامعات االخاصة، مختلف المستويات 18
الرسم 9: الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم العام الرسمي- قبل الظهر 19
الرسم 10: الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم العام الخاص غير المجاني 20
الرسم 11: الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم العام الخاص المجاني 21
الرسم 12: تطور نسب حملة الشهادات حسب نوعها ودرجاتها 24

قائمة الجداول

الجدول 1: تطور أعداد الملتحقين بالتعليم المهني والتقني – مستوى التعليم الثانوي 10
الجدول 2: تفصيل نسب حملة الشهادات حسب نوعها ودرجاتها- التعليم الرسمي 25

الملخص التنفيذي

يرصد هذا التقرير التحليلي تطور أعداد التلامذة والطلاب في مختلف مراحل التعليم في لبنان بين عامي 2011 و2025، ويعتمد على بيانات المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة التربية والتعليم العالي ومصادر أممية ومحلية مسلطاً الضوء على التحولات العميقة التي أنتجتها التدابير والإجراءات الحكومية السابقة في النظام التعليمي واستقراره لناحية الإلتحاق بالتعليم، كما أثر الأزمات المتلاحقة من حراك هيئة التنسيق النقابية، والنزوح السوري، والانهيار المالي، وانفجار المرفأ، وجائحة كورونا، وصولاً إلى الحرب الأخيرة على لبنان. وقد أثرت هذه الأزمات المتتالية على كل قطاعات التعليم، من المدرسة إلى الجامعة في الرسمي والخاص، وعلى أعداد الملتحقين ونوعية وجودة التعليم، وعلى أوضاع المعلمين في الملاك الوظيفي والمتعاقدين، مما دفع العديد من الأهالي والمعلمين لأخذ قرارات تحول جذرية في مسيرتهم المهنية أو مسيرة أولادهم التعلمية.

يرصد التقرير تراجع عدد التلامذة اللبنانيين في المدارس الرسمية والخاصة، وازدياد نسب التسرب أو الامتناع عن الالتحاق خاصة بعد الجائحة، وتضاعف أعداد المعلمين المتعاقدين في القطاعين العام والخاص على حساب الملاك الوظيفي، مما أدى إلى تراجع في الاستقرار المهني والاجتماعي تاركاً آثاراً على جودة التعليم وتطور نسب المعلمين من حملة الشهادات التربوية (الكفاءة)، وغياب التخطيط الإستراتيجي والمستدام لسد الثغرات في الكادر التعليمي. كما يشير إلى حركة إلتحاق الطلاب السوريين في التعليم الرسمي (دوام بعد الظهر) منذ 2013 ثم تراجعها الحاد عام 2024 بسبب قرارات حكومية متشددة.

نلحظ في هذا التقرير أيضاً تراجع ملحوظ في أعداد المنتسبين إلى التعليم المهني والتقني في العامين الأخيرين وتراجع كبير في عدد طلاب الجامعة اللبنانية عامة وكلية التربية خاصة، ما ينذر بأزمة في تأهيل المعلمين مستقبلاً.

في الختام، يؤكد التقرير أن النظام التعليمي اللبناني يعاني من خلل بنيوي نتيجة المحاصصة السياسية وضعف الحوكمة كما ضعف أنظمة التقييم التربوي وتحليل المعلومات. وأنه وبالرغم من مرور عقد ونصف على تفاقم الأزمة المتسارع لم تمارس الحكومات إلا سياسة ترقيع أدت، عن قصد أو غير قصد، إلى إفشال النظام التعليمي في لبنان. ويدعو التقريرإلى ضرورة إصلاح جذري يشمل السياسات، القوانين، المناهج، تأهيل الكادر التعليمي، وتفعيل أنظمة الرقابة والمحاسبة وغيره، كل مسار على حدى ضمن رؤية وطنية شاملة تُعيد التعليم إلى مكانته كرافعة للإنماء والعدالة الاجتماعية يكون المتعلم هو محورها.

مقدمة

يرصد هذا التقرير تطور أعداد التلامذة الملتحقين في التعليم العام والمهني والجامعي بين السنوات 2011 و2025، ليشكل مادة داعمة للفاعلين التربويين وصانعي السياسات. نعرض فيه تطور أعداد التلامذة والطلاب في المدارس الرسمية والخاصة والمعاهد التقنية والمهنية والجامعات الرسمية والخاصة استناداً على الإحصاءات المتوفرة على موقع المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة التربية حتى تاريخ نشر هذا التقرير وآخرها النشرة الإحصائية للتعليم قبل الجامعي والجامعي حتى العام 2023-2024 وللتعليم المهني للعام 2021-2022.

كما نشير في هذا التقرير بشكل خاص إلى تطور أعداد المنتسبين إلى الجامعات الرسمية والخاصة مع التركيز على كليات التربية لمختلف الإختصاصات والمستويات في محاولة للمقارنة وتحليل أسباب الإلتحاق أو الإمتناع وارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية والدافعية للطلاب لإختيار التدريس كمهنة.

وسنورد في القسم الخاص بالمعلمين والمعلمات تطور أعدادهم في التعليم العام الرسمي والخاص وتزايد أعداد المتعاقدين/ات في كليهما. كما سنرى متوسط التقاعد أو ترك التدريس بين معلمي الملاك في الرسمي والخاص وكفاءاتهم التعليمية.

ويشمل التقرير متغيرًا أساسياً ذا تأثير كبير وهو الملتحقين بالتعليم بكافة مستوياته من غير اللبنانيين في الدوام الصباحي للتعليم العام وتطور أعداد الملتحقين في دوام بعد الظهر لا سيما للطلبة السوريين بين 2011-2024. كما شكل إلتحاق غير اللبنانيين متغيراً كبيراً في التعليم الجامعي الخاص خلال الحجر الصحي كما في التعليم العام نتيجة سياسات تربوية وقرارات إدارية استثنائية.

ينتهي التقرير بملخص تحليلي لما أنتجته سياسات وزراء التربية والتعليم العالي في السنوات الماضية ومقاربتهم لحل الأزمات المتتالية كما إستجابة الحكومة لها معطوفاً على استراتيجيات الجهات المانحة وأثر كليهما على التعليم ومستقبله وأعداد الملتحقين في التعليم، كما تراجع الدافعية للتعلم واختيار التعليم كمهنة وممارستها.

مصادر الأرقام والمعلومات

تشكل النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء[i] المورد الأساسي للمعلومات، النشرة الإحصائية الأخيرة المنشورة تعود للعام 2023-2024 (المنشورة مؤخرًا) و أرقام رسمية منشورة على موقع تابع لـ UNHCR[ii] مصدرها وزارة التربية. آخر نشرة للتعليم المهني والتقني تعود للعام 2021-2022. أرقام التعليم الجامعي منشورة بشكل منفصل على موقع المركز التربوي تعود للعام 2022-2023. مما يشير إلى فوضى في دائرة الإحصاء ومهام المركزالتربوي، حيث تشكل المعلومات ركيزة أساسية لتقييم الوضع التربوي، نسب الرسوب والنجاح، الإنتقال بين الصفوف، مؤشرات التسرب، الملتحقين/ات، أعداد المعلمين/ات، توزع النسب بين الملاك والتعاقد، أعداد المدارس وغيره.

بسبب الثغرة في المعلومات في المركز التربوي لجأنا إلى إلى أرقام وزارة التربية والتعليم العالي التي توفرها للجهات المانحة لا سيما الصندوق الإئتماني للنهوض بالتعليم TREF و RACE والمنشورة على موقع داتا UNHCR مع تسجيل بعض الفوارق بين أرقام الوزارة وأرقام النشرة الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء، تضمنت الأرقام أعداد الملتحقين في التعليم من اللبنانيين وغير اللبنانيين في التعليم العام والمهني في السنوات السابقة بين 2021-2024 وأضفناها على أرقام الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء لإستكمال جداول الفترة الزمنية من العام 2011 حتى 2023.

الأزمات المتلاحقة والإجراءات

على مدى أكثر من عشرين سنة، تلاحقت الأزمات في لبنان بعضها سياسي وأخرى أمنية واغتيالات وتعطيل المؤسسات بما فيها عرقلة تشكيل حكومات وانتخاب رؤساء للجمهورية كما تعطيل أنظمة الحوكمة وتعاظم نظام المحاصصة، تبعها مواقف متضاربة من اللجوء السوري، تحكم الأحزاب وتجاوز للقوانين، مروراً بالأزمة الاقتصادية غير المسبوقة وإنفجار بيروت والحجر الصحي وصولاً إلى الحرب على لبنان مؤخرًا. كل هذه الأمور تركت ندوباً كبيرةً في مختلف القطاعات لم تستطع الحكومات المتعاقبة تقديم حلول لها أو الحد من تفاقمها بسبب الإنقاسامات السياسية الحادة.

بطبيعة الحال تأثر القطاع التعليمي بشكل كبير بالرغم من التمويلات الكبيرة التي قدمتها جهات دولية عدة منذ 2011 مع بداية اللجوء السوري إلى لبنان، حيث تجاوزت أعدادهم 1.2 مليون لاجئ، منهم 750 ألف طفل كان على وزارة التربية والجهات المانحة العمل على توفير مقاعد دراسية لهم.

تعاونت وزارة التربية مع الجهات المانحة للمباشرة بخطط واستراتيجيات ومشاريع لدعم تعليمهم وتمويلها ونفذت مشاريع عدة أهمها RACE 1&2 وآخرها TREF.

هذه المشاريع والاستراتيجيات لم تكن محصورة فقط بالتلامذة اللاجئين بل تناولت مديريات وزارة التربية والتعليم الرسمي للتلامذة اللبنانيين كتطوير البنية التحتية المدرسية، والمركز التربوي للبحوث والإنماء، وتحديث المناهج، وتعزيز مهارات الإدارة العامة والمالية والمدرسية، وتدريب المعلمين والمعلمات والتجهيز والدراسات والتقييم. من هذه البرامج الممولة من البنك الدولي والحكومة البريطانية S2R2، دراستي 1&2 وكتابي Qitabi 1&2&3 الممول من USAID و EDP الممول من الإتحاد الأوروبي، مشاريع تأهيل البنية التحتية منUNICEF ومشاريع ممولة من الحكومات الإلمانية والبريطانية واليابان وUNDP، عدا عن الدعم المتعدد الجهات لتعليم التلامذة اللاجئين ومخصصات الخزينة العامة لوزارة التربية حيث وصلت موازنة وزارة التربية إلى 1.39 مليار دولار في العام 2018.[iii]

فاقت الأموال المنفقة على قطاع التعليم من هبات وقروض ومساعدات عينية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية مليارات الدولارات وقدرها البنك الدولي بنحو 250-300 مليون دولار [iv] سنوياً بين الأعوام 2014 و2018، ولا تزال اليونيسف تنفق عشرات ملايين الدولارات سنويا لدعم التعليم في لبنان (أنفقت 152 مليون دولار في العام 2024[v] على التعليم ضمن برامجها في لبنان.)

في دراسات سابقة[vi] أشرنا إلى تدهور الوضع التعليمي في القطاعين الرسمي والخاص بشكل ملحوظ حتى بات مستوى التعليم في لبنان يوازي مستوى اليمن والعراق وبلدان عدة في إفريقيا جنوب الصحراء بعد أن كان لبنان من رواد التعليم في المنطقة العربية (البنك الدولي.2023)[vii].

الأمر لا يقتصر على فعالية الإنفاق فحسب بل يتعداه إلى الإلتحاق بالتعليم والدافعية إلى التعلم. لم تقدم وزارة التربية في السنوات السابقة أي دراسة أو تقييم للتسرب المدرسي خلال العقد الأخير، بينما المؤشرات التي ستظهر لنا في هذا التقرير مقلقة على مستوى إلتحاق الأطفال بالتعليم والإستمرار بالتعليم في المرحلة الإلزامية (أقل من 16 سنة) كما تراجع مستوى الإلتحاق بالتعليم الجامعي نتيجة عوامل عدة منها الأزمة الإقتصادية لا سيما أثرها على الملتحقين بكليات التربية في الجامعات الرسمية والخاصة، عدا عن تأثير الأزمات المتلاحقة والحرب الأخيرة.

تطور أعداد الملتحقين بالتعليم العام قبل الجامعي

الرسم 1: التلامذة الملتحقين في المدارس الرسمية والخاصة – كل الجنسيات بين 2011 و 2025

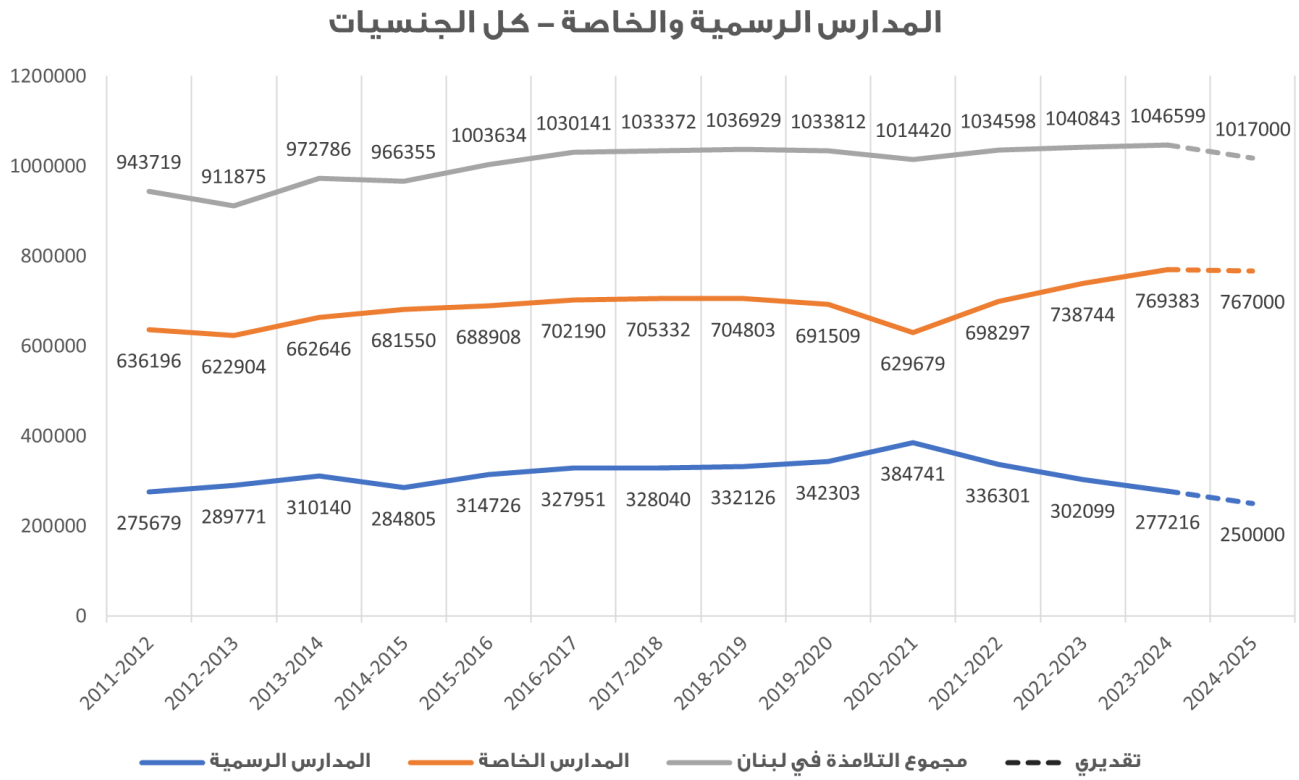

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء و الأرقام الرسمية من وزارة التربية من موقع داتا UNHCR

الخط المتقطع هي أرقام تقديرية أو متوقعة مستوحاة من مسار وتطور الأرقام في السنوات السابقة.

يوضح الرسم 1 أعلاه تطور أعداد التلامذة (كل الجنسيات) في مدارس التعليم العام قبل الجامعي للدوام الصباحي (باستثناء تلامذة الأونروا) بين السنوات 2011-2024 حسب النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء وأرقام وزارة التربية والتعليم العالي. تزايد مجموع أعداد التلامذة في مختلف المدارس الرسمية والخاصة للتعليم العام قبل الجامعي خلال هذه الفترة الزمنية بين 2011 و 2024: 102880 متعلم/ة، 133187 متعلم/ة إضافي في التعليم الخاص بسبب تزايد أعداد السوريين الملتحقين فيه (راجع/ي الرسم 4)، و1537 متعلم/ة إضافي في التعليم الرسمي.

للإشارة أن أعداد الملتحقين/ات كانت تراجعية بين السنوات 2019 و 2022 بسبب الحجر الصحي وامتناع الأطفال عن الإلتحاق خلال هذه الفترة. كما هو واضح أن أعداد الأطفال اللاجئين صارت متغيّرًا ذا تأثير كبير على أعداد الملتحقين. لذلك قسمنا االرسم 1 إلى ثلاث: الرسم 2: للتلامذة اللبنانيين والرسم 3 للتعليم المهني والتقني والرسم 4 للتلامذة السوريين.

الرسم 2: التلامذة الملتحقين في المدارس الرسمية والخاصة – لبنانيون ولبنانيات بين 2011 و 2025

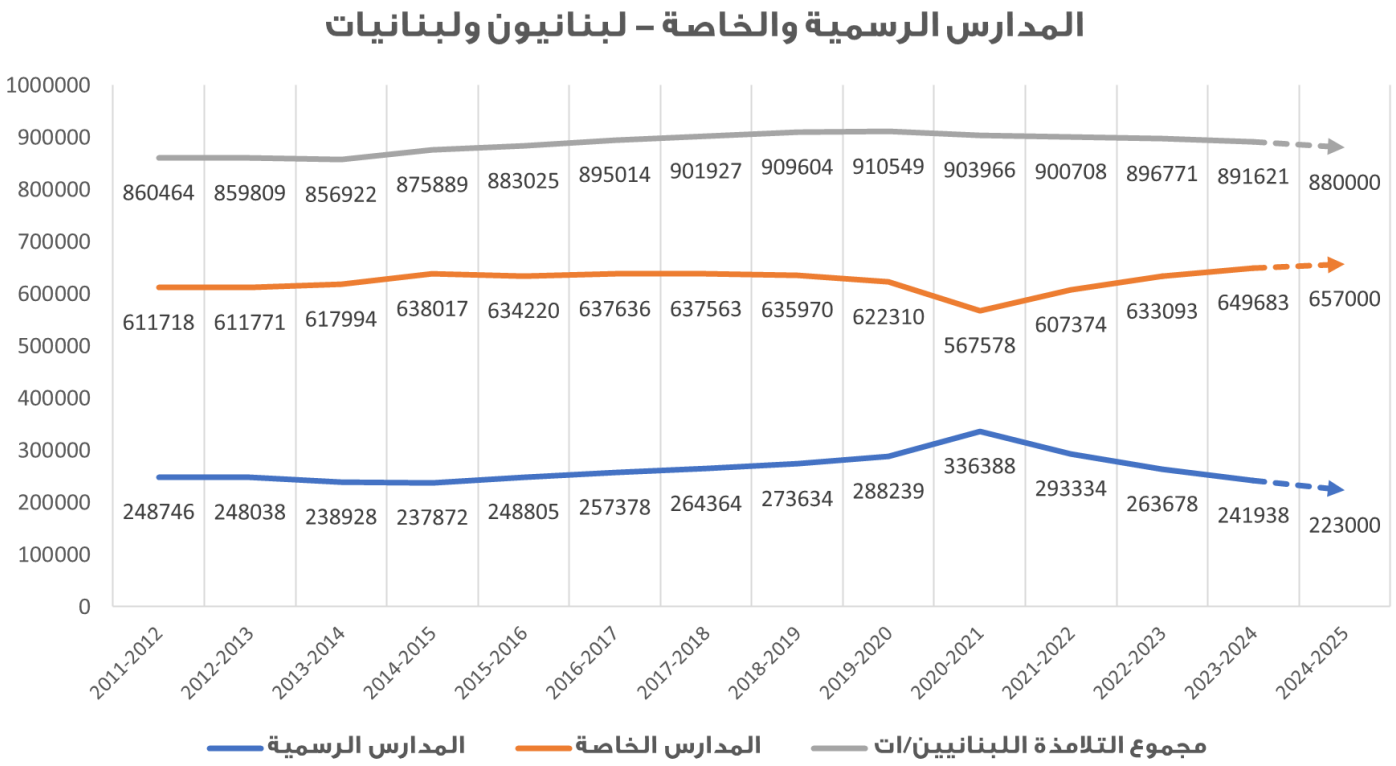

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء والأرقام الرسمية من وزارة التربية من موقع داتا UNHCR

الخط المتقطع هي أرقام تقديرية أو متوقعة مستوحاة من مسار وتطور الأرقام في السنوات السابقة.

الجدول لا يضم المتعلمين اللبنانيين الملتحقين بمدارس الأونروا وعددهم يقارب 1400 تلميذ.

في الرسم 2، نلاحظ تزايد أعداد التلامذة اللبنانيين بين السنوات 2011 و2024 في التعليم العام قبل الجامعي فقط 31157 تلميذ خلال السنوات 13 الماضية، وهو عدد ضئيل يشير إلى خلل ما في الديموغرافيا و/أو إلى تسرب أو عدم إلتحاق الأطفال بالتعليم أو ترك التعليم أو الهجرة. فحسب الدولية للمعلومات[viii] فإن متوسط الولادات السنوي نحو 85 ألف ولادة بين 2009 و2019 ينعكس زيادة في أعداد الأطفال الملتحقين سنويا نحو 6-8 آلاف طفل سنوياً كما توضح الأرقام في السنوات السابقة للحجر الصحي (الرسم 2)، استناداً لمتوسط الزيادة قبل تفاقم الأزمتين الصحية والاقتصادية، بينما أصبح تناقصيا بعد الأزمة الصحية ناقص 3 آلاف تلميذ سنوياً.

بمعنى آخر، هناك نزف في أعداد الملتحقين اللبنانيين بالتعليم العام خلال الأزمتين الاقتصادية والصحية وبعدهما. ونلاحظ تغيرات كبيرة في الأعوام 2019 حتى 2022 بسبب الحجر الصحي والأزمة الاقتصادية أفضى إلى تناقص 55 ألف من الملتحقين في التعليم الخاص، إلتحق نحو 48 ألف بالتعليم الرسمي وعدد آخر التحق بالتعليم المهني والتقني، بعد أن أدرك الأهل والتلامذة أن التعليم عن بعد غير مجدٍ ولا فعالية للإنفاق عليه فتحولوا إلى المدارس الرسمية مع تفاقم الأزمة المالية. في العام 2022 عادت الأعداد إلى النسق السابق إلا ان اعداد الملتحقين في المدارس الرسمية تراجع لصالح التعليم الخاص غير المجاني حتى وصلت نسبة الملتحقين في التعليم الرسمي إلى 22% مقابل 78% في التعليم الخاص[1] ويعود السبب إلى تزايد أعداد الملتحقين من الجنسيات غير اللبنانية في التعليم الخاص وتركهم بعضهم التعليم الرسمي بسبب قرارات حكومية تمنع التحاق من ليس لديه أوراق رسمية (الرسم 4)، إضافة إلى عدم وفاء الدولة بإلتزاماتها بسداد مساهمتها للمدارس المجانية أو انخفاض قيمتها[2] فاضطرت الإدارات أن تطلب أقساطًا

1 استنادا على تصريح إعلامي للوزيرة ريما كرامي في برنامج 2030.

2 تمثل مساهمة الدولة في مساعدة المدارس المجانية حسب موازنة 2025 ما قيمته 11 دولار أميركي فقط عن كل تلميذ وهو رقم ضئيل

من الأهالي لسداد العجز فتساو الإنفاق في العديد منها مع المدارس الخاصة غير المجانية.

لكن ما هو ملفت تراجع أعداد التلامذة اللبنانيين الملتحقين في التعليم العام في العام 2023-2024 عما كان عليه بداية الأزمة عام 2018-2019 مما يعني أن أعدادًا أخرى لم تلتحق بالتعليم إما بسبب الهجرة أم بسبب الإمتناع عن الإلتحاق بالتعليم لأسباب مختلفة. أما التناقص الملحوظ بعد الجائحة فهو مؤشر واضح للتسرب المدرسي.

الملتحقين بالتعليم المهني والتقني في الرسمي والخاص بين ٢٠١٤ و٢٠٢١

الرسم 3: تطور أعداد الملتحقين بالتعليم المهني والتقني في الرسمي والخاص بين 2014 و2021

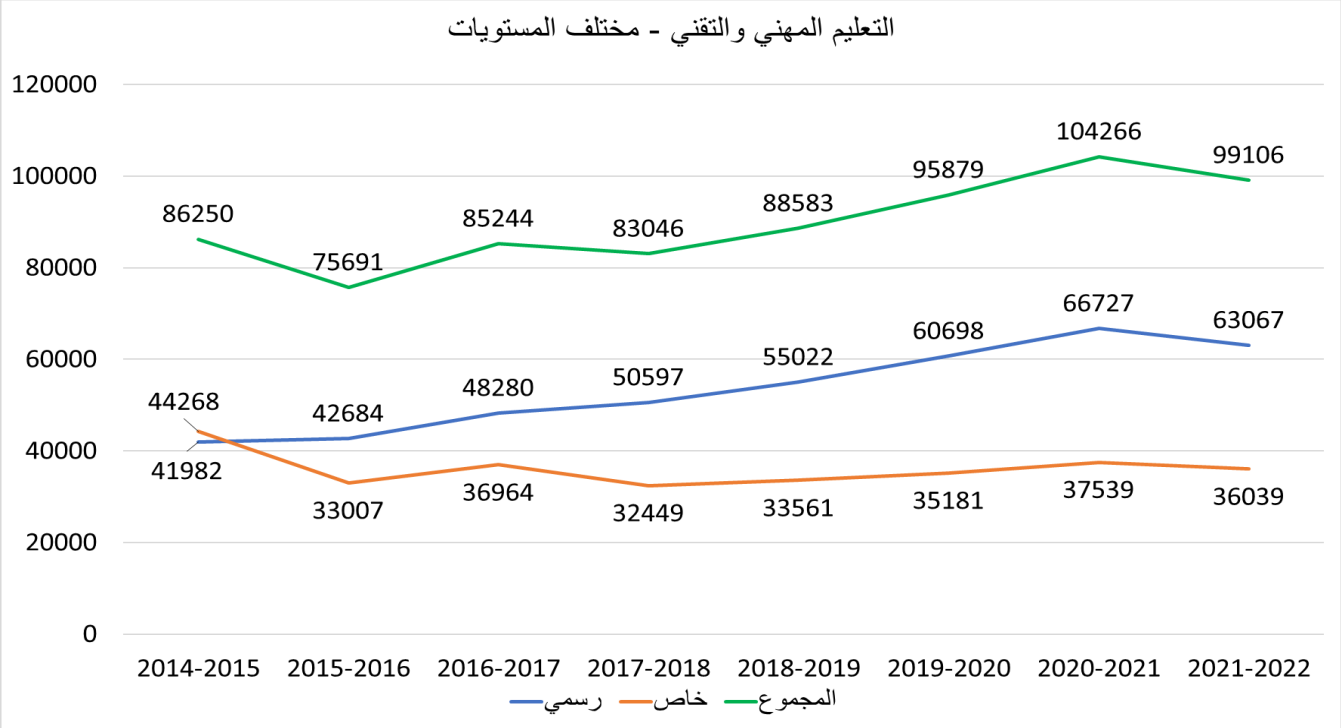

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

يظهر التراجع الكبير في أعداد الملتحقين اللبنانيين وغير اللبنانيين بالتعليم المهني والتقني الرسمي - مستوى التعليم الثانوي (الجدول 1) الذي انخفض أكثر من 10 آلاف ملتحق بين 2020 و 2023 بينما حافظ المهني الخاص على مستوى شبه مستقر. ويعتبر هذا الانخفاض العام للملتحقين مؤشراً إضافيا معطوفاً على أرقام التعليم العام ليؤكد تراجع الإلتحاق وارتفاع معدلات التسرب أو عدم الإلتحاق للفئة العمرية تحت 18 عام. كما أن التزايد الملحوظ في العام 2021-2022 خلال الحجر الصحي مرتبط بالتعليم عن بعد وتسهيل الامتحانات المتوقع للإمتحانات الرسمية وإمكانية النجاح بواسطة الإفادات.

الجدول 1: تطور أعداد الملتحقين بالتعليم المهني والتقني – مستوى التعليم الثانوي

تشير أرقام وزارة التربية إلى تراجع كبير في أعداد الملتحقين في التعليم المهني والتقني لمستوى التعليم الثانوي والبكالوريا الفنية وما يعادلها وأتت على الشكل التالي

عدد الملتحقين في التعليم المهني والتقني	2021-2020	2022-2021	2022-2023
التعليم المهني والتقني - رسمي	29,948	31,935	19,673
التعليم المهني والتقني - خاص	21,041	24,059	22,427
المجموع	50,989	55,994	42,100

المصدر: الأرقام الرسمية من وزارة التربية من موقع داتا UNHCR

في الجدول 1 نلاحظ تراجعاً كبيرًا في أعداد الملتحقين بالتعليم المهني والتقني الرسمي تجاوز 12 آلاف خلال عام واحد للملتحقين في المستوى الثانوي. يثير هذا التراجع تساؤلات عدة حول الأسباب خاصة في ظل الإنهيار الاقتصادي ورفع رسوم التسجيل بشكل كبير في المعاهد التقنية الرسمية. بينما حافظ التعليم الخاص على أعداد مستقرة في السنوات الثلاث بين 2020-2023.

خلاصة حول التعليم العام والمهني

العائق الأساسي في تحليل معطيات التعليم المهني والتقني هو توفر الداتا الكاملة، وبالرغم وجود مصلحة للإحصاء في مديرية التعليم المهني إلا أن تقاريرها غير واضحة، وهناك عدة أنواع من التعليم المهني والتقني. الملفت استمرار التعليم المهني قبل الثانوي وهو عبارة عن دورات تأهيل تمتد من بضعة أسابيع إلى سنة إضافة إلى ما يعرف بالمشاريع المشتركة حيث تدعم الدولة نفقات الملتحقين من الطلاب في المعاهد الخاصة.

في الخلاصة وبالرغم من الأعداد الكبيرة الملتحقة بالتعليم المهني والتقني إلا أنها ليست دقيقة ولا تخضع لمعايير وتصنيف محدد يوضح فعليا ما هو معترف به رسمياً، فاستقبال من هم تحت 16 سنة في دورات تأهيل يعتبر مخالف لمرسوم إلزامية التعليم. بينما يوضح الجدول 1 الأعداد الفعلية للمتحقين في التعليم المهني والتقني مستوى تعليم ثانوي.

الملتحقين من غير اللبنانيين في التعليم العام بعد الظهر

الرسم 4: التلامذة السوريون الملتحقين في المدارس الرسمية والخاصة دوام قبل الظهر وبعد الظهر

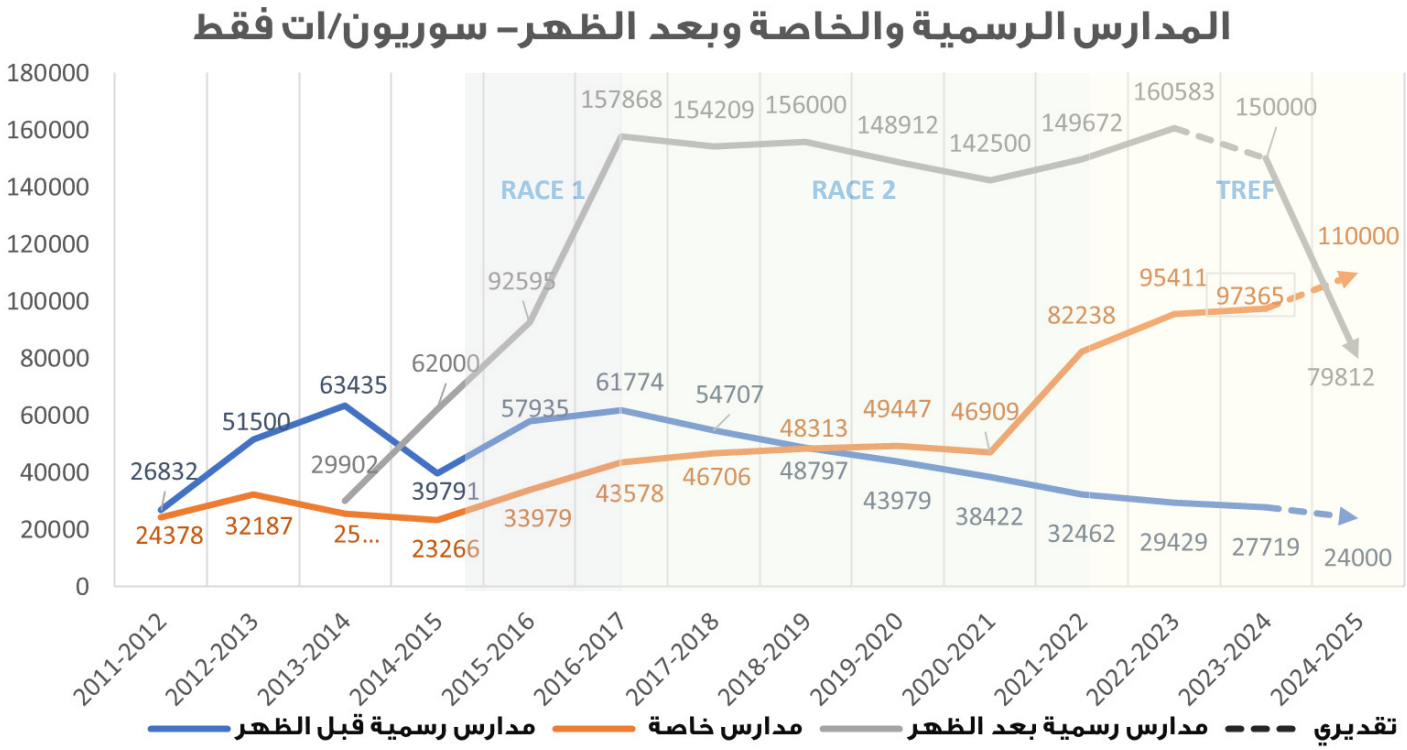

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء و الأرقام الرسمية من وزارة التربية من موقع داتا UNHCR ووحدة التعليم الشامل PMU-RACE في وزارة التربية والتعليم العالي.

الخط المتقطع هي أرقام تقديرية أو متوقعة مستوحاة من مسار وتطور الأرقام في السنوات السابقة.

بالنسبة للتلامذة السوريين، يمكن تقسيم السنوات 2011 حتى 2025 إلى أربع مراحل مروراً بثلاث برامج تدخل لاستيعاب الأطفال السوريين في التعليم العام، علماً أن برامج تعليم غير نظامي تقوم بها منظمات دولية ومدنية بالتنسيق مع اليونيسف غير مشمولة في الرسم.

المرحلة الأولى: وزارة التربية والتعليم العالي 2012-2014

مع بداية الأزمة السورية 2011، عملت وزارة التربية على تأمين إلحاق الأطفال السوريين في المدارس الرسمية قبل الظهر بدعم من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية ضمن مشاريع تدخل طارئ قبل المباشرة ببرنامج RACE1. نشير أن نحو 50 ألف تلميذ سوري الجنسية كان ملتحقاً في المدارس اللبنانية الرسمية والخاصة قبل النزوح عام 2011 وهم من المقيمين في لبنان. تزايدت أعداد اللاجئين بين 2012-2014 مما استدعى وضع خطة استيعاب وتمويل طارئ من الجهات المانحة واليونيسف التي عززت موازنتها في أنشطة التعليم بـ 10 مليون دولار عام 2012-2013 لتصبح 167 مليون دولار[ix] بين 2012-2014.

المرحلة الثانية: برنامج RACE1- توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان، 2014-2016

مع تزايد أعداد الأطفال اللاجئين، نظمت وزارة التربية والجهات المانحة مبادرة لاستيعاب الأطفال اللاجئين في التعليم، وانطلق برنامج RACE1 القائم على توفير مساعدات سنوية لقطاع التعليم بقيمة 250 إلى 300 مليون دولار بين الأعوام 2014-2018 [x]، تؤمنها الجهات المانحة والبنك الدولي واليونيسف بهدف توفير التعليم لأكبر عدد من الأطفال اللاجئين طالت أيضا اللبنانيين. وكانت خطة الوزارة تجهيز المدارس الرسمية لاستيعاب أعداد كبيرة منهم بعد الظهر كون الأطفال السوريون يحتاجون مرحلة انتقالية لا سيما في تعلم اللغات للتأقلم مع المناهج اللبنانية. وفعلا ارتفع عدد الملتحقين ليقارب 97 ألفاً في دوامات بعد الظهر مع بداية المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: RACE2 توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنا، 2017-2021

نتيجة لنجاح المرحلة الأولى من برنامج RACE وتزايد أعداد اللاجئين من الأطفال، تعاونت وزارة التربية مرة أخرى لتطوير المرحلة الثانية من برنامج RACE2 وتوسيعه ليطال الأطفال اللبنانيين والسوريين وتأمين موارد مالية لتطوير وتعديل المناهج وترميم المدارس وتعزيز الإدارة وتدريب المعلمين ضمن المرحلة الثانية من المبادرة، ونظمت الوزارة مع الجهات المانحة خطة شاملة للتعليم تطال اللبنانيين وغير اللبنانيين، ضمنها ما يعرف ببرنامج S2R2 لدعم توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان بعهدة وزارة التربية بقيمة 204 مليون دولار 100 مليون دولار منها قرض من البنك الدولي والباقي هبات إضافة إلى ما تعهد به البنك الدولي والجهات المانحة بقيمة 1.8 مليار دولار[xi] لتمويل برنامج RACE 2 (لم يتأمن كاملاً).

يوضح الرسم 4 تزايد أعداد الأطفال اللاجئين الملتحقين بدوام بعد الظهر حتى تجاوز 155 ألف موزعين على نحو 350 مدرسة رسمية، ثم عاد وتراجع بسبب الحجر الصحي. كما انخفضت تدريجيا أعداد اللاجئين الملتحقين في دوام قبل الظهر لأسباب عدة منها عدم قدرة الأطفال اللاجئين التأقلم مع المنهاج اللبناني واللغات الأجنبية أو بسبب تعقيدات إدارية أو مالية عددتها دراسة سابقة للمركز اللبناني للدراسات3. عرفت هذه الفترة استقراراً في الأعداد حتى الحجر الصحي.

المرحلة الرابعة: TREF الصندوق الإئتماني للنهوض بالتعليم، 2021 - مستمر

لم تشأ الجهات المانحة الاستمرار ببرنامج RACE فعمدت إلى استحداث نظام الصندوق الإئتماني للنهوض بالتعليم TREF على أن يشرف المانحون مباشرة على الإنفاق والتدقيق والإدارة تنسقه اليونيسف بالتعاون مع وزارة التربية والجهات المانحة الأخرى، وإنشاء علاقة مباشرة مع المستفيدين والمعلمين/ات المستعان بهم عبر آليات مالية تشرف الجهات المانحة عليها مباشرة وتحت رقابتها مستعينة بالجهاز الإداري في الوزارة.

تفنياً عمل برنامج TREF على توسعة شبكة المستفيدين من الأطفال اللاجئين من خلال الجمعيات المدنية عبر إلحاق أعداد كبيرة بالتعليم الخاص غير المجاني، حيث صلاحيات وزارة التربية وشروطها أقل تأثيراً وقرار المدارس الخاصة أكثر فعالية لناحية تسيير الأعمال الإدارية والمالية كما الإشراف التربوي مما كان يتحصل عليه الأطفال في دوامات بعد الظهر في المدارس الرسمية لا سيما بعد توقف برنامج S2R2 الذي كان يمول التفتيش والإرشاد التربوي في مدارس بعد الظهر.

قرار الحكومة اللبنانية بمنع تسجيل الأطفال اللاجئين ممن لا يحملون إقامات قانونية أو وثائق الأمم

3 دراسة طويلة مقارنة لتعليم الأطفال اللاجئين في لبنان، تركيا، وأستراليا - CLS

المتحدة شكل طعنة كبرى لاتفاقيات حقوق الطفل والإنسان، كان ذلك قبل بداية العام الدراسي الحالي 2024-2025، فتراجعت أعداد الملتحقين من اللاجئين في دوام بعد الظهر من 155 ألفا إلى 79812 تلميذ[xii] مع بداية العام 2024-2025 حسب وزارة التربية، أي النصف تقريبا، لجأ بعضهم إلى الجمعيات لإلحاقهم بالتعليم الخاص وآخر تسرب أو عاد إلى سوريا.

بهذا القرار، خسرت الحكومة ووزارة التربية مصداقيتهما لناحية احترام الاتفاقات الدولية لا سيما حقوق الطفل كما خسرا على الأقل نصف الموارد المالية التشغيلية في غالبية المدارس الرسمية المخصصة لتعليم اللاجئين.

التعليم الجامعي الرسمي والخاص

تأثير الأزمات المتلاحقة على التعليم الجامعي متفاوت بين الرسمي والخاص كما تظهره الرسوم، فكلفة الإنتقال على الفئات الاجتماعية الضعيفة تضاعف والحاجة إلى مداخيل إضافية ساهما في تراجع أعداد الملتحقين في الجامعة اللبنانية التي تنتسب إليها الفئات الهشة اجتماعياً. كما أن الحجر الصحي لعب دوراً في تزايد المنتسبين اللبنانيين إلى التعليم الجامعي خلال تلك الفترة. في التعليم الجامعي الخاص برز بشكل كبير التحاق آلاف الطلاب غير اللبنانيين بالتعليم الجامعي الخاص سنتناوله في الفقرات اللاحقة.

الرسم 5: تطور أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي الرسمي مختلف المعاهد والكليات- مختلف المستويات

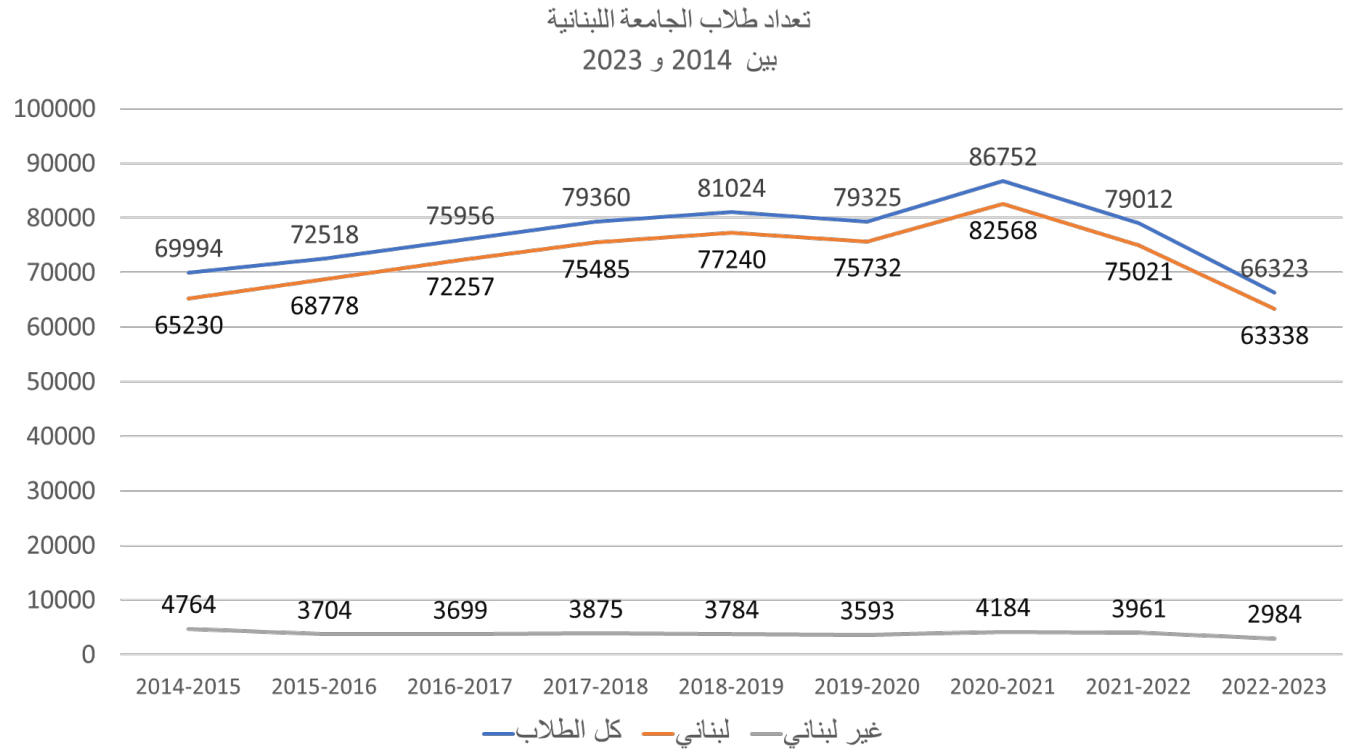

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

كما يوضح الرسم 5 تراجع أعداد الملتحقين/ات في الجامعة اللبنانية مختلف الكليات والمعاهد والمستويات خلال السنوات التسع الأخيرة إلى 63338 ملتحق/ة لبناني/ة بعد الحجر الصحي في العام 2022-2023 بعد أن وصل إلى 75735 قبيل الأزمة الصحية. يعود ذلك في الأرجح إلى كلفة النقل من وإلى الجامعة والسكن أو الحاجة إلى العمل بسبب تدني مستويات المعيشة وتضخم الإنفاق مقارنة بالمداخيل. لم تنشر الجامعة اللبنانية بيانات حديثة حتى إعداد التقرير ومن المتوقع أن الأعداد في تراجع وفي أحسن الأحوال مستقرة كون العوامل الاجتماعية والاقتصادية لم تتغير.

نلحظ تزايد كبير في أعداد الملتحقين في الجامعة اللبنانية للعام 2020-2021 نحو 82 ألف طالب لبناني بزيادة أكثر من 7 آلاف، يعود ذلك إلى نفس العوامل الاقتصادية حيث صارت الدروس عن بعد مما يقلص الإنفاق على التنقل إلى الحد الأدنى إضافة إلى تسهيلات أكاديمية في الإمتحانات بسبب الحجر الصحي، مما شجع الكثير من الطلاب إلى متابعة تعليمهم خاصة ممن ترك في السنوات السابقة أو شجعهم للالتحاق بدراسات عليا أو ماستر لتحسين أوضاعهم.

لكن صعوبة المتابعة وجدوى التعليم عن بعد إضافة إلى عوامل أخرى أعادت الأعداد إلى ما قبل الحجر الصحي، وبدأ مع هذه المرحلة تراجع المنتسبين إلى الجامعة اللبنانية حتى تجاوز 12 ألف في العام التالي ترافقت هذه السنة مع عوامل عدة منها إضراب الأساتذة الجامعيين في اللبنانية، وانتقال أعداد من طلاب الجامعة اللبنانية إلى الجامعات الخاصة.

الرسم 6: تطور أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي الخاص مختلف المعاهد والكليات - مختلف المستويات

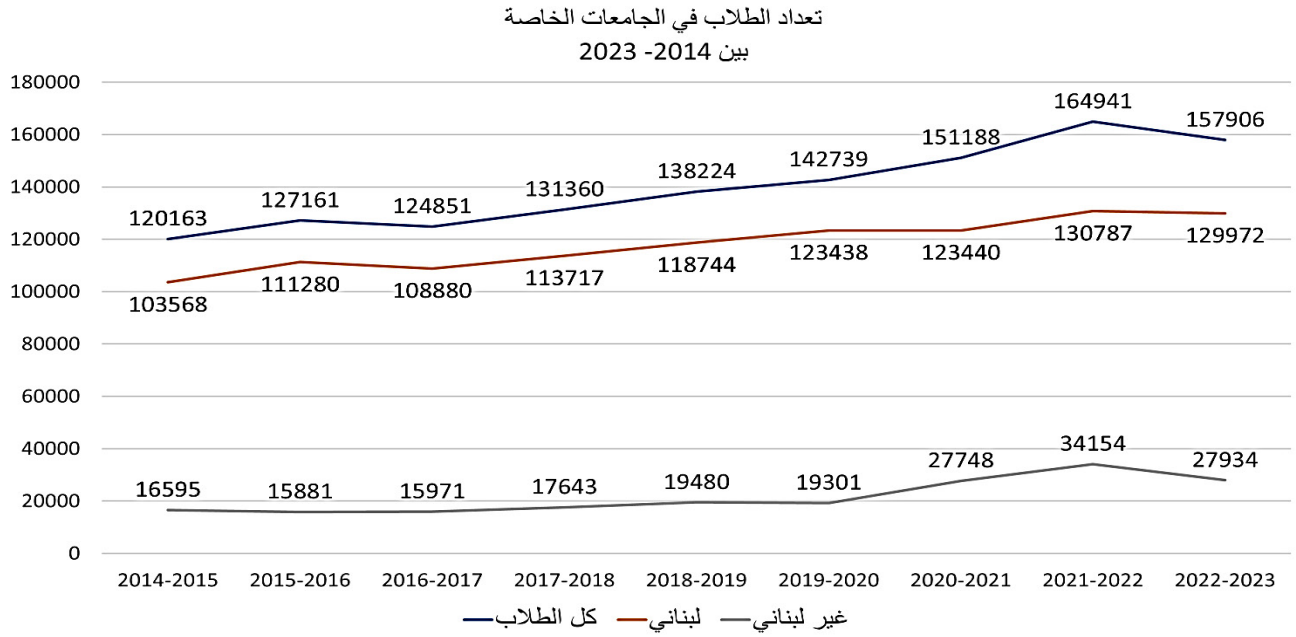

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

تطور الأعداد في التعليم الجامعي الخاص لم يتأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية واستمر إيجاباً بين 2014 حتى 2023، وارتفع عدد الطلاب اللبنانيين نحو 26 ألف خلال 9 سنوات. وفي مقارنة بين الجامعي الرسمي والخاص نلاحظ استمرار اللتعليم الجامعي الخاص بالتطور إيجابا أو الإستقرار بينما الجامعة اللبنانية تراجعت خلال الأزمة الصحية وبداية الأزمة الاقتصادية.

خلال الأعوام 2020-2023 شهد التعليم الجامعي الخاص إرتفاعا كبيراً بأعداد الطلاب غير اللبنانيين وصل إلى 15 ألف خلال الحجر الصحي تزامنا مع تصريح وزارة التربية للجامعات بالتعليم عن بعد. تسبب قبول انتساب الطلاب غير اللبنانيين (غالبيتهم عراقيون) بأزمة إدارية وقضائية انتهت بتسوية بين الحكومتين إضافة إلى تحقيق قضائي في شبهات فساد عرفت بقضية "معادلات شهادات الطلاب العراقيين" ولا زالت حتى تاريخ إعداد التقرير غير منتهية.

الرسم 7: تطور أعداد الملتحقين في الجامعة اللبنانية - كلية التربية، مختلف المستويات

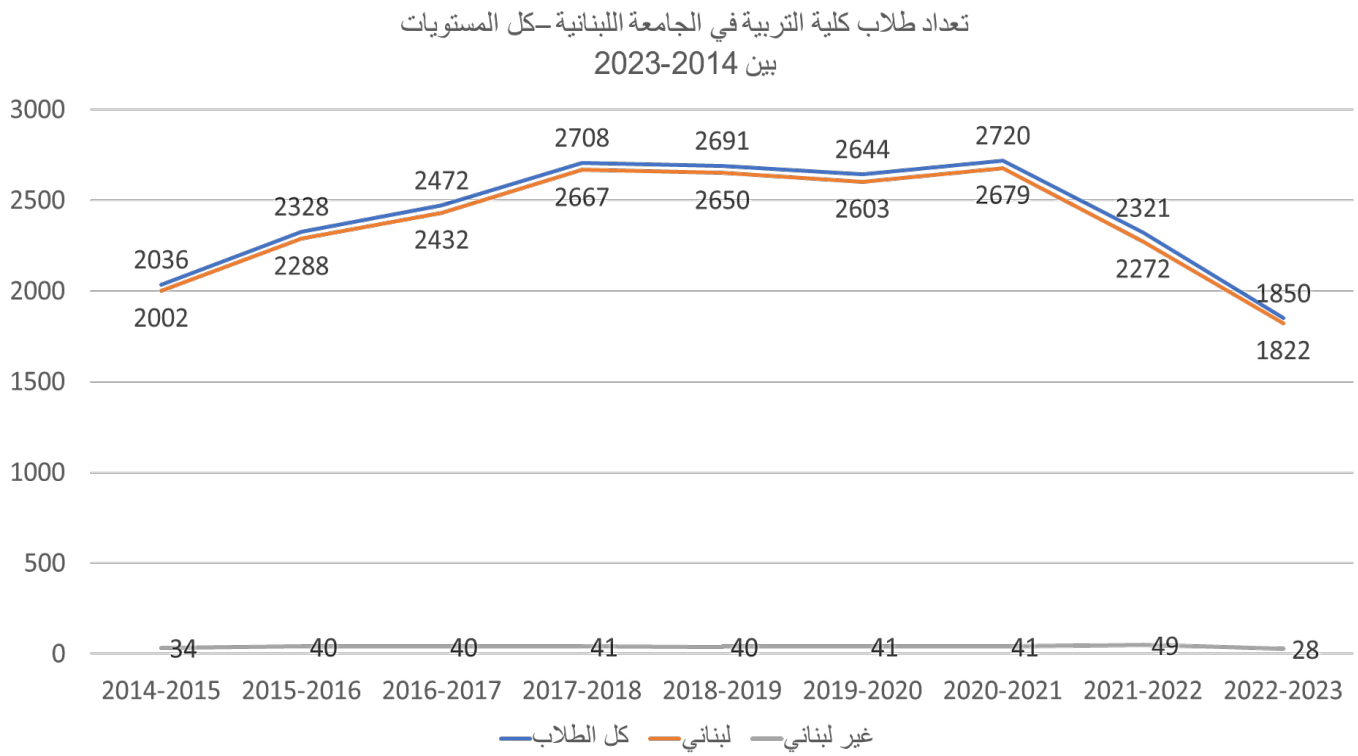

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

تأثر تعداد الملتحقين بكلية التربية بعوامل عدة، أبرزها عاملين الأول قرار وقف التوظيف في الملاك منذ العام 1998، والثاني تدني مستوى المعيشة وأنظمة الحماية الاجتماعية للمعلمين في القطاعين الرسمي والخاص بسبب الأزمة المالية. هذان العاملان كفيلين بتقليص الدافعية لاختيار مهنة التعليم لدى الطلاب عدا عن مستويات التعليم العام المتدهورة.

من يختار الإلتحاق بكلية التربية يعلم مسبقاً أنه لن يدخل الملاك التعليمي الرسمي بل التعاقد الوظيفي دون أجر لائق ودون ضمانات وحماية اجتماعية. سيلجأ حينها إلى التعليم الخاص كون تقديماته أفضل من التعاقد مع وزارة التربية. في الخلاصة يتجه معظم خريجي كلية التربية في الجامعة اللبنانية إلى التعليم الخاص.

بالرغم من تأثير الأزمة الاقتصادية على الطلاب يتجه العديد منهم إلى التعليم الجامعي الخاص كونه أكثر استقراراً وضماناً لإيجاد فرص عمل كما يوضع الرسم 8.

نلاحظ في الرسم 7 تزايد أعداد الملتحقين اللبنانيين في كلية التربية في الجامعة اللبنانية بين 2014 و 2021، وتراجعه بعد الجائحة وتقلص أعداد الملتحقين فيها بعد الجائحة من 2679 إلى 1822 طالب/ة بنسبة 32% خلال عامين.

الرسم 8: تطور أعداد الملتحقين في كليات التربية في الجامعات االخاصة، مختلف المستويات

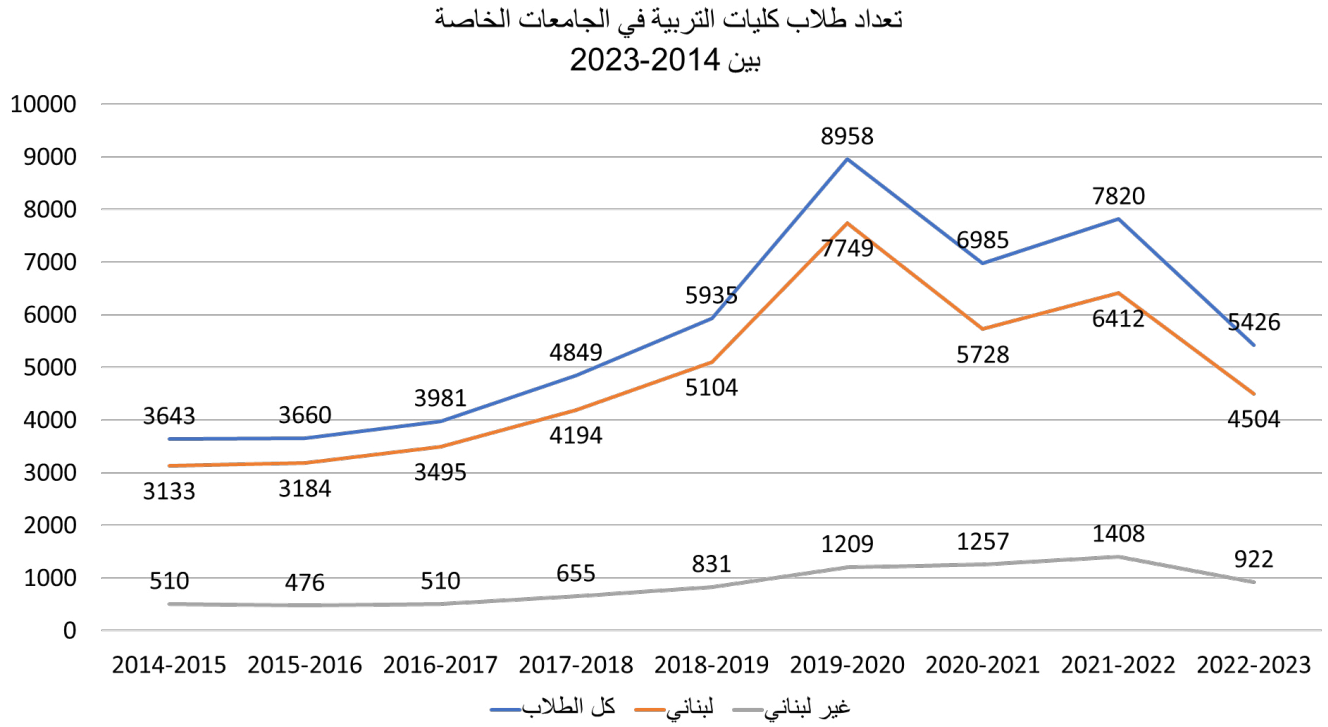

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

يوضح الرسم 8 تطور الملتحقين اللبنانيين في معاهد وكليات التربية في الجامعات الخاصة مختلف الاختصاصات والمستويات، والملفت تزايد الأعداد مع الحجر الصحي في العام 2019-2020 بقفزة تجاوزت 2500 طالب/ة ثم تراجع الأعداد في العام التالي ليعود فيستقر على مستوى متقارب من الأعوام 2017-2019. تعود هذه القفزة إلى الإضطرابات التي رافقت إنتفاضة 17 تشرين والحجر الصحي والتعليم عن بعد والأزمة المالية.

في العام 2022-2023 وحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي وصل عدد الملتحقين اللبنانيين بكليات التربية في الجامعات الخاصة مختلف الاختصاصات والمستويات إلى 4505.

خلاصة

تقارب أعداد الملتحقين في كليات التربية والمعاهد بمختلف الاختصاصات والمستويات في الجامعات الرسمية والخاصة 6500 طالب/ة وفعليا ترفد سنويا هذه الجامعات إلى قطاع التعليم الرسمي والخاص ما لا يزيد عن 350-400 خريج/ة بينما لا نزال نعاني من تدني نسبة المعلمين/ات ذوي الكفاءة التعليمية في الرسمي والخاص بشكل كبير (راجع/ي القسم التالي المخصص للهيئات التعليمية) بينما يتقاعد أو يترك التعليم من الهيئات التعليمية في الملاك ما يزيد عن 2000 معلم/ة سنويا في القطاعين الرسمي والخاص. لا يزال القطاع التعليمي يعاني من نقص في حملة الكفاءة التعليمية والشهادات التعليمية الأخرى مما يشير إلى ثغرة كبيرة في النظام التعليمي ستتوضح في القسم التالي.

الهيئات التعليمية في التعليم العام الرسمي والخاص

بدأ تراجع الوضع الاجتماعي للهيئات التعليمية قبل 2011 حين علت أصوات نقابات المعلمين في القطاعين والعام والخاص المطالبة بتصحيح الأجور إلى جانب موظفي الإدارات العامة والذي استمر حتى 2017 لحين إقرار سلسلة رواتب جديدة تعوض جزء من خسارتهم لقيمة دخلهم. الأزمة المالية التي أتت في العام 2019-2020 أعادت الهيئات التعليمية إلى الوراء مع تدهور قيمة الدخل بشكل كبير جداً، انعكس ذلك على ترك أعداد كبيرة منهم مهنة التعليم إما بالإستيداع أو الإستقالة أو الإجازات الطويلة كما هاجر العديد من الكفاءات إلى الخارج بحثاً عن حياة أفضل.

أدى ذلك إلى اضطراب قطاع التعليم في الرسمي والخاص انعكس أيضاً تراجعاً في المستوى التعليمي حيث تم استبدال اصحاب الكفاءة والخبرة المتقدمة بمتعاقدين/ات وخريجين جدد قليلو الخبرة في غالبيتهم من حاملي الإجازات غير التعليمية (راجع/ي الرسم 12).

الرسم 9: الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم العام الرسمي- قبل الظهر

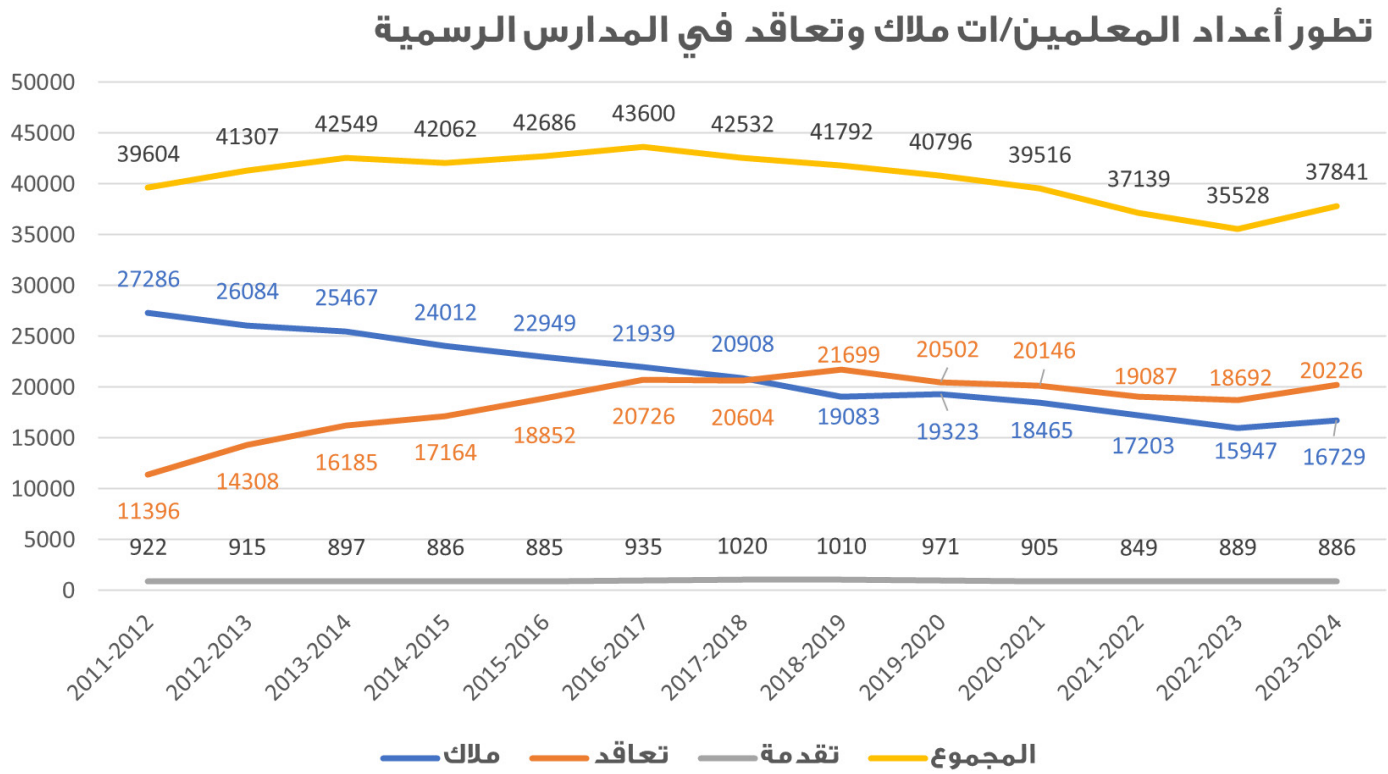

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

تم دمج كل أنواع التعاقد (المستعان بهم قبل الظهر، غير محدد، متعاقد) في حصيلة واحدة، كما أن ما تورده الجداول تحت عنوان "تقدمة" ليس على نفقة الوزارة أو صناديق المدارس والأهل وهم في الغالب رجال دين، وتقدمة من البلديات أو جمعيات مدنية أو دينية.

نلاحظ في الرسم 9 تراجع أعداد الهيئات التعليمية في الملاك بين 2011 و 2024 وصل إلى 10557 معلم/ة، بمعدل 812 معلم/ة من الملاك سنويا. وتزايدت أعداد المتعاقدين/ات بمختلف تسمياتهم بـ 8830 متعاقد/ة بمعدل 680 سنوياً.

كما نلاحظ تراجع العدد الإجمالي للمعلمين/ات في القطاع الرسمي بدءًا من إقرار السلسلة عام 2017-2018 وتزايده مع الحجر الصحي والأزمة المالية عام 2019-2020. وبالعودة إلى تعداد التلامذة في المدارس الرسمية (الرسم 1) نلاحظ تراجع أعداد التلامذة أيضاً بعد الجائحة.

استبدال الهيئات التعليمية الملاك بالمتعاقدين/ات يعود إلى وقف التوظيف في التعليم الرسمي وتقاعد أو ترك مهنة التعليم لأسباب اقتصادية، فمنذ 2011 تعرض القطاع الرسمي للكثير من الاضطرابات الناتجة عن السياسات التربوية والمالية للحكومات السابقة والحلول الإدارية الآنية التي انعكست سلبا على الاستقرار الوظيفي وتدني الدخل لدى الهيئات التعليمية. أما حلول الحكومة والوزارة فكانت استبدال الملاك الوظيفي بالمتعاقدين/ات.

للتذكير أنه "طوال الستينات ومطلع السبعينات، ظل حجم المتعاقدين في صفوف الهيئة التعليمية (في الرسمي) محدوداً جداً. فمن أصل 18 ألف معلم لم يتجاوز المتعاقدون في العام 1974-1975 الأربعماية متعاقد (أو 2.2%)[4].

الرسم 10: الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم العام الخاص غير المجاني

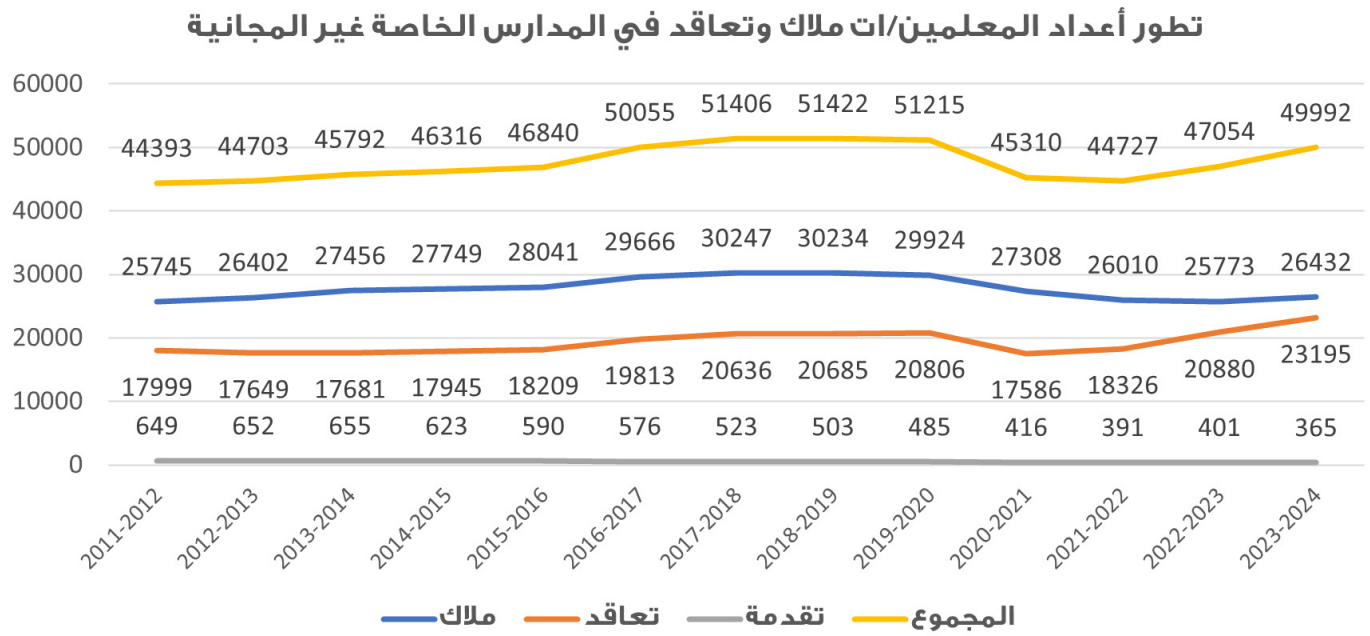

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء

كما يوضح الرسم 10 تزايد نسبة المتعاقدين في التعليم الخاص غير المجاني من 40% إلى 46% خلال السنوات 2011-2024، وحركة الأعداد صعوداً وهبوطا تشير إلى تأثر القطاع التعليمي الخاص أيضا لا سيما في مرحلة ما بعد الجائحة. وكما يبدو من مسار الأرقام فمن المتوقع أن يصل تعداد المتعاقدين في القطاع التعليمي الخاص إلى تجاوز أعداد الملاك في العام 2025.

4 الأمين، عدنان.2012، سياسة تعيين المتعاقدين في الوظيفة العامة في لبنان: مثال المعلمين الرسميين. مجلة الدفاع الوطني، عدد 82، تشرين الأول/أوكتوبر 2012، ص 5-35.

الرسم 11: الهيئات التعليمية والإدارية في التعليم العام الخاص المجاني

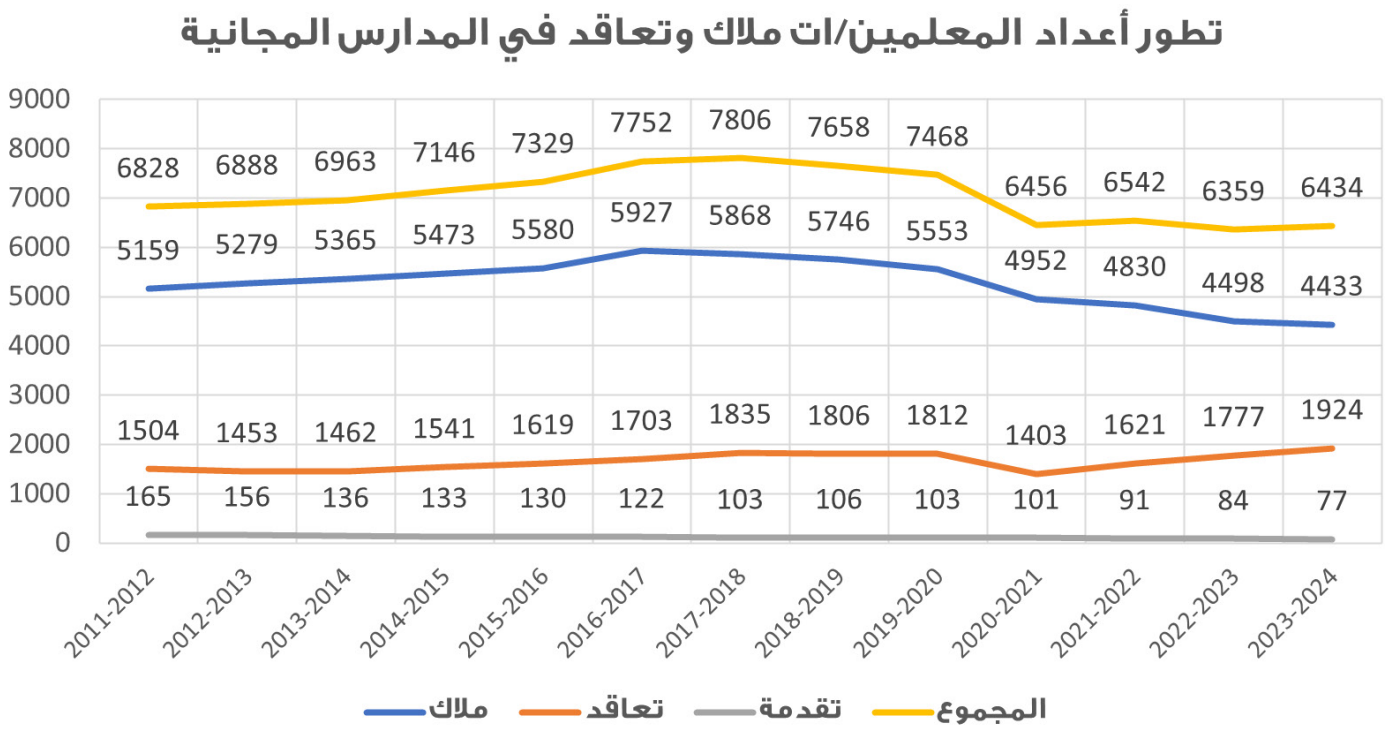

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.ما تورده الجداول تحت عنوان تقدمة هم في الغالب رجال دين، وتطوع.

نلاحظ أن أعداد المعلمين الملاك يفوق أعداد المتعاقدين والذين يمثلون ربع العدد الإجمالي، وقد تزايدت أعداد المتعاقدين من 22% في العام 2011 إلى 29% في العام 2024. أما بالنسبة إلى هذا الفارق بين نسب المتعاقدين في الخاص المجاني وغير المجاني فهو يعود إلى تنظيم المدارس المجانية الذي يشجع على تثبيت المعلمين بالملاك ليرفع قيمة المساعدة من الدولة إذا تجاوز عدد الملاك 70% من الهيئة التعليمية.

لكن بعد الجائحة والأزمة المالية صارت مخصصات الدولة للمساعدة المدارس المجانية بلا قيمة بسبب التضخم، وهي حسب موازنة 2025 لا تتجاوز 11 دولاراً للتلميذ الواحد بينما كانت قبل الأزمة تتراوح بين 1 و1.2 مليون ليرة أي ما يعادل 650-800 دولار أميركي. مما دفع المدارس الخاصة المجانية إلى التخلي عن جزء من الملاك واستبدالهم بالمتعاقدين الأقل كلفة بعد العام 2021. علماً أن قسماً كبيراً من المدارس المجانية لا تدفع رواتب المعلمين حسب السلسلة قبل الأزمة كما يعانون من تدني أجورهم بعد الأزمة بما يشير إلى إجحاف وظلم بحقهم.

خلاصة

تزايدت أعداد المعلمين/ات الملاك في الخاص المجاني وغير المجاني بين 2011 و 2018 بشكل مواز مع تزايد أعداد التلامذة في المدارس الخاصة (الرسم 1)، إلا أن إقرار سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في العام 2017-2018 أثر على التزايد فتباطئ ،علما أنه في تلك المرحلة شهد القطاع التعليمي الخاص صرف مئات المعلمين/ات من الملاك واستبدالهم بمعلمين/ات إدنى رتبًا وأقل أجراً. بدأ التناقص في 2018-2019 وتسارع بعد الأزمة الصحية والمالية بالرغم من تزايد عدد التلامذة في القطاع الخاص. مما يشير إلى زيادة أعداد التلامذة في الشعبة الواحدة حيث لم يتزايد العدد الإجمالي للمعلمين/ات في المدارس، بل تناقص. أما المتعاقدون/ات في التعليم الخاص فتزايدت أعدادهم حتى وصلت إلى 46% في الخاص غير المجاني من مجمل أعداد الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة.

خلاصة الهيئات التعليمية

تعرضت الهيئات التعليمية والإدارية في المدارس الرسمية والخاصة لمحاولات فرط العقد الاجتماعي بين الدولة والعاملين/ات التربويين عبر قرار وقف التوظيف في التعليم الرسمي أو بغياب الدولة ورقابتها على التعليم الخاص والخلل في تطبيق سلسلة الرتب والرواتب التي تشمل المعلمين في القطاعين الرسمي والخاص. وفقد نحو نصف المعلمين/ات (نحو 45 ألف) الاستقرار الوظيفي بالتعاقد بالقطاعين الرسمي والخاص مما ترك تداعيات على جودة التعليم بشكل عام والتقديمات الاجتماعية والإستقرار الوظيفي للمعلمين/ات. مهنة التعليم لم تعد خياراً مغرياً للخريجين/ات الجامعيين الجدد، وسنصل إلى تراجع كبير في أعداد المعلمين/ات الكفوئين والنخب التربوية مع تراجع أعداد الملتحقين/ات في كليات التربية والمعاهد المهنية التي تعد المربين/ات.

كما نشير أن نسبة 80% من الهيئات التعليمية في التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص هم متعاقدون، وهذه النسبة تقديرية استناداً لرابطة المعلمين في التعليم المهني والتقني، حيث لا تتوافر أرقام وإحصائيات منشورة للأعداد والكفاءات التعليمية والوضع الوظيفي للمعلمين/ات في القطاع. مما يضيف نحو 10 آلاف مدرس في المعاهد المهنية والتقنية إلى المتعاقدين. كذلك يمكن إضافة نحو 10 آلاف متعاقد من المستعان بهم في مدارس بعد الظهر. بالنتيجة هناك نحو 65 ألف عائلة تفتقر للحماية والأمن الاجتماعي وهي عاملة ومنتجة ولكنها لا تتمتع بميزات أندادهم في الملاك بالرغم من أدائهم وظائف وأعمال مشابهة مما يعكس تباين واسع في نظم العدالة الإجتماعية والعمل والأجر.

يشكل توفر الأمن الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار الوظيفي حافزاً أساسيًا للمعلمين/ات لتعزيز الدافعية إلى العمل والإنتاج والنماء والتطور، كما يشكل العيش الكريم للهيئات التعليمية عاملا للنهوض بالتعليم مجددا. فتراجع التعليم مرتبط جذريًا بكفاءات المعلمين/ات وقدرتهم على تطوير ذاتهم تماشيا مع المتطلبات الحديثة والتوجهات التربوية المتجددة، ولا يمكن الطلب من الهيئات التعليمية كما الإدارية القيام بمهمات تجديدية وتنمية الذات في ظروف حياتية ظالمة، كما لا يمكن فرز الكفوء عن الأقل كفاءة دون معايير واضحة وتدريب وتأهيل ودافعية وتحفيز.

تطور الكفاءات التعليمية والمستوى التعليمي لدى الهيئات التعليمية

النظام التعليمي في لبنان كان قائماً بشكل أساسي على خريجي كلية التربية ودور المعلمين/ات لرفد القطاع بالكفاءات التعليمية والإدارية، كان النظام محفزاً للعديد من الشباب لتوفيره ضمانات وحوافز ومستوى معيشي جيد. آليات التوظيف كانت شفافة من خلال امتحانات مجلس الخدمة المدنية للتوظيف في ملاك التعليم بالمقابل كانت الرواتب عادلة. ومن لا يختار الإلتحاق في القطاع العام يذهب إلى التعليم الخاص بأجر محمي بسلسلة رتب ورواتب وتقديمات مشابهة للقطاع العام. كما سمح النظام التعليمي للأساتذة الثانويين في الملاك الوظيفي العام بالتعاقد المحدود مع القطاع الخاص.

التحولات والتشوهات التي استجدت على النظام التعليمي نتيجة تدابير حكومية غير متزنة كوقف التوظيف الذي شمل القطاع التعليمي وتدني الدخل ونظم الحماية الاجتماعية جعل القطاع مترنحاً ومفتوحا على احتمالات الإخلال بالتوازنات العامة للنظام التعليمي ككل، لا سيما على مستوى الكفاءات التربوية والإدارية التي طالت المدارس الرسمية والتعليم المهني والتقني العام، مما جعل جودة التعليم أحد تداعيات هذا الخلل.

فعوضاً عن جعل كلية التربية ودور المعلمين/ات رافدان لقطاع التعليم الرسمي، جعل الشهادات الجامعية (إجازات ودبلوم وماستر أكاديمي) هي الأساس في العملية التعليمية، علماً أن هذه الشهادات لا تعني عدم كفاءة حملتها كل في مجاله، بل ضعف في التمرس في أساليب التدريس والمهارات التعليمية والمرونة والتي يمكن اكتسابها مع الخبرة، لكنه، عند الغالبية، يحد من القدرة على تطوير الذات، والدافعية، والتدرج الوظيفي، كما الإستقرار والديمومة في العمل.

ويشكل حملة الشهادات الأكاديمية اليوم الكتلة الأكبر في قطاعي التعليم الرسمي والخاص، مما يعني أن المباشرة في التعليم دون إعداد يستدعي على الأقل سنتين للتدرب وفهم طبيعة العلاقة بين المعلم/ة والتلامذة وإدارة الصف والتقييم وإدارة الوقت وتحضير الدرس... مما يجعل المخرجات أضعف ولها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عملية التعلم.

للتذكير أن خريجي دور المعلمين/ات في العام 1972 كانت نسبتهم 30.3%، وسمح القانون لحملة الشهادات الأكاديمية المتوسطة والعليا (بروفيه وبكالوريا) بالتعليم لسد الثغرة بالأعداد خاصة في المناطق الريفية[5].

5 المرجع السابق

الرسم 12: تطور نسب حملة الشهادات حسب نوعها ودرجاتها

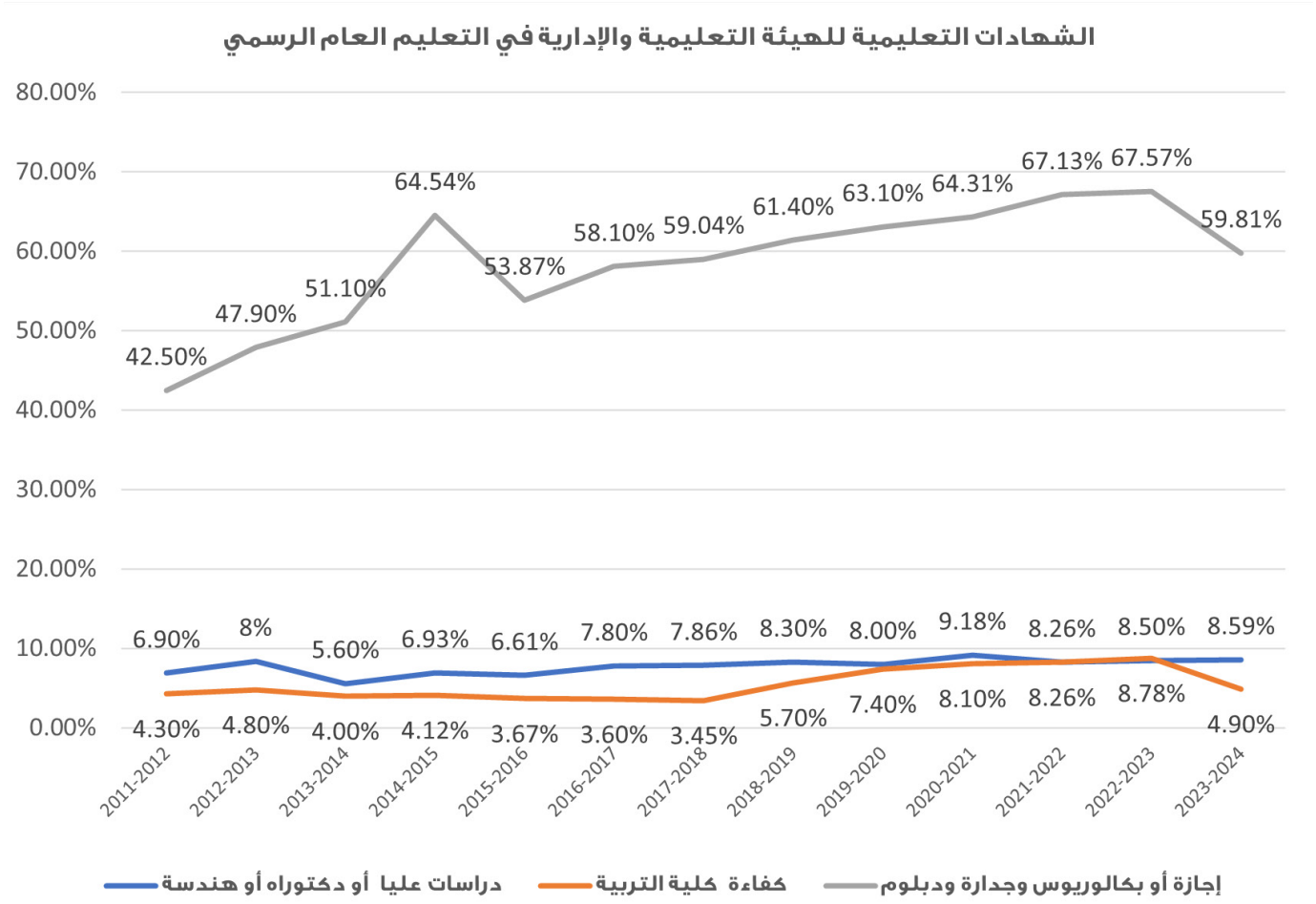

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.

وصلت نسبة المعلمين/ات من حملة الإجازات أو بكالوريوس أو دبلوم إلى (67%) ثم تدنت في العام 2023-2024 إلى 59.81%، يليها حملة الدكتوراه والدراسات العليا ثم الكفاءة التعليمية بحيث لا تتجاوز كل منهما 9% كل منهما حتى العام 2023 والملفت أن حملة الكفاءة تراجعت في العام 2024 إلى 4.9%.

لاحظنات باينات واضحة بين النشرات الإحصائية في الأعوام السابقة ونقص في تعداد المعلمين حيث شمل توزع المعلمين حسب المستوى التعليمي في العام 2023-2024 فقط 23099 معلم/ة بينما العدد الإجمالي هو 37841 معلم/ة. ظهرت التباينات في المستويات التعليمية في السنة الأخيرة كما ظهرت بعض الأخطاء في جداول المعلمين في العام الذي سبق لم يجر تصحيحه.

نلحظ طفرة في العام 2014-2015 وارتفاع في نسب حملة الإجازات يعود ذلك إلى سياسة وزارة التربية لإستيعاب التلامذة السوريين في المرحلة الأولى من برنامج رايس RACE 1، حين تم إلحاق أعداد كبيرة من التلامذة السوريين في مدارس قبل الظهر مما استدعى تعاقد الوزارة مع معلمين/ات جدد وبطبيعة الحال من حملة الإجازات. لاحقا تم إدراج المتعاقدين/ات لتعليم السوريين بفئة المستعان بهم لفترة بعد الظهر في نهاية المرحلة الأولى من برنامج رايس RACE والمرحلة الثانية منه وبالتالي إحصاء المركز التربوي لم يعد يشملهم. وصل عدد المستعان بهم إلى 12 - 14 ألف معلم/ة، جزء صغير منهم من الملاك كالمدراء والنظار ومعلمون/ات يدرسون في الفترات الصباحية وبعد الظهر.

تعتبر هذه الفئة أي المستعان بهم من خارج الملاك هم فعليا متعاقدون/ات بالرغم من تحويل عقودهم إلى الجهات المانحة مباشرة، فالمهام التي يقومون بها هي لصالح الدولة اللبنانية وداخل مؤسساتها الرسمية وتحدد قيمة العمل والأجر وزارة التربية.

الجدول 2: تفصيل نسب حملة الشهادات حسب نوعها ودرجاتها- التعليم الرسمي

مستوى تعليمي/ نسبة مئوية ٪	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022	2022-2023	2023-2024
دراسات عليا أو دكتوراه أو هندسة	6.9	8	5.6	6.93	6.61	7.8	7.86	8.3	8	9.18	8.26	8.5	8.59
كفاءة كلية التربية	4.3	4.8	4	4.12	3.67	3.6	3.45	5.7	7.4	8.1	8.26	8.78	4.9
إجازة أو بكالوريوس وجدارة ودبلوم	42.5	47.9	51.1	64.54	53.87	58.1	59.04	61.4	63.1	64.31	67.13	67.57	59.81
التعليمية الإبتدائية أو البكالوريا التعليمية	20.2	19.1	19.3	16.95	17.79	14.5	13.9	10.2	9.7	9.13	8.82	8.82	5.35
بكالوريا قسم ٣	19.8	17.8	18	16.25	16.94	14.6	14.18	12.8	12.6	12.29	13.2	13.23	7.3
بكالوريا قسم أول	0.5	0.4	0.3	0.2	0.19	0.2	0.13	0.1	0.1	0.13	0.15	0.1	-
الإبتدائية العالية	1.1	0.6	0.4	0.23	0.13	0.2	0.18	0.18	0.2	0.22	0.26	0.26	-
البكالوريا الفنية	0.9	0.9	0.8	0.75	0.76	0.7	0.75	0.7	0.7	0.73	0.83	0.97	-
العدد الصافي للمعلمين/ات*	33923	37451	34531	36522	38512	34565	34088	33115	32499	31542	30280	29506	23099

المصدر: النشرات الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء.

*العدد الصافي للمعلمين/ات: هو مجموع أعداد المعلمين/ات وقد رفع منهم المعلمون/ات الذين يدرّسون في أكثر من مدرسة.

منذ أكثر من 50 عام (منذ 1972) تخرّج عشرات الدفعات من دور المعلمين و كلية التربية، ولكن نسبة حملة الكفاءات التعليمية الملتحقين بملاك التعليم الرسمي بقيت نحو 30%، كما ساهم التقاعد بتخفيض النسب وتم تعويض هذا النقص بحملة الإجازات الأكاديمية عوضًا عن البروفيه والبكالوريا التي كانت سائدة في تلك الفترة.

قسم من حملة الإجازات والجدارة والدبلوم حصلوا خلال سنوات عملهم على شهادات عليا أو جدارة في التربية (أجازة اختصاص أكاديمي+ جدارة أو ماتريز في مجال التربية)، إلا أن شهاداتهم لا تعني بالضرورة أنهم مؤهلون للتعليم في الصفوف كون التعليم يتطلب كفاءة وتدريب في إدارة الصف وعلم النفس التربوي وأنواع الذكاء والأنشطة والتقييم. لا توفرها إلا دور المعلمين وكلية التربية.

يدل هذا الخلل على ضعف متجذر وقديم في التخطيط الاستراتيجي للقطاع التعليمي وانفصاله عن التعليم الجامعي لا سيما كلية التربية. كان من المفترض أن تتزايد نسبة الكفاءات التعليمية مع التقدم الزمني لتحل محل الإجازات الأكاديمية بشكل شبه كامل.

نلحظ في الجدول 2 أن نسبة لا يستهان بها من حملة البكالوريا الثانية وما دون لازالت ناشطة حتى يومنا وصلت إلى 14% في العام 2023 ثم تراجعت إلى 7.3% في العام 2024، النسبة تراجعت بين 2011 و2023 بفعل التقاعد.

ما لم تحدده النشرات الإحصائية هو نسبة حاملي الكفاءة التعليمية والشهادات التعليمية الأخرى بين

المتعاقدين/ات والملاك، هذه المعرفة ضرورية أيضاً للتخطيط لمستقبل قطاع التعليم.

نلفت النظر أن القطاع التعليم الخاص ليس أفضل حالاً بالنسبة لمستوى الشهادات الأكاديمية والتربوية، على سبيل المثال حملة شهادة البكالوريا العامة في التعليم الخاص يتجاوز عددهم 12 ألف من أصل 51 ألف معلم ومعلمة أي 24%، كما أن حملة الكفاءة التعليمية نسبهم أقل من الرسمي وجزء كبير منهم من الأساتذة الثانويين من ملاك القطاع الرسمي.

خلاصة حول المستوى التعليمي للمعلمين والمعلمات

صحيح أن غالبية المعلمين في الملاك أو التعاقد خضعوا لدورات تدريبية وتأهيل تربوي من قبل المركز التربوي وجهات مانحة أو برامج مشتركة مع وزارة التربية لا سيما S2R2 و "كتابي"، إلا أن هذا التدريب يمكن وصفه بالعشوائي لناحية خطط التأهيل وطبيعة الدورات ومدتها ومتابعة التطبيق والشمولية، كما أن الفعالية ضعيفة بسبب ضعف مراقبة التطبيق من خلال التفتيش التربوي والمنسقين وتقييم الأداء التربوي والإداري وغيره من المتطلبات، ومعاييرها غير متوفرة أو غير مطبقة بسبب الخلل في النظم الإدارية. بمعنى آخر هناك عدد من المعلمين/ات استفاد من هذه التدريبات على المستوى الفردي أوالشخصي وآخر لم تغير هذه التدريبات في سلوكه التعليمي. عدا عن دخول معلمين/ات جدد مؤخراً من حملة الإجازات الأكاديمية سنوياً لم يخضعوا للتدريب والتأهيل ولكنهم يمارسون التدريس.

كل المعطيات في جداول المعلمين/ات تشير إلى مشكلة متراكمة في القطاعين الرسمي والخاص، نتج عنها تراجع كبير في الأداء وجودة التعليم. لا شك أن بعض المدارس الرسمية والخاصة حافظت على مستوى متقدم وجيد إلا أن نسبتهم لا تطال سوى نسب قليلة من مجمل التلامذة في لبنان.

ولا يجوز نسب التراجع فقط إلى أداء المعلمين/ات وكفاءاتهم أو التأهيل، بل يشمل أيضا المدراء وصلاحيتهم المبتورة والتعينات بنظام المحاصصة السياسية والطائفية وتقليص دور المجتمع الأهلي والوزارة والرقابة والحوكمة وآليات المحاسبة المعطلة والنظام التربوي المكبل وشخصانية التعليم. وفي طليعة الأسباب غياب رؤية وسياسة تربوية واستراتيجية ودراسات شاملة للقطاع مع خطط تطبيقية لمعالجة كل خلل على حدى ضمن الرؤية والاستراتيجية الشاملة التي يجب أن تضع المتعلمين/ات في قمة غاياتها.

خلاصة عامة

الأزمات المتلاحقة جعلت التعليم في لبنان يتراجع إلى حدود غير مقبولة. حيث تراجعت مؤشرات قياس عدة لتقارب دول تعاني من الصراعات والفقر مثل اليمن والعراق ودول جنوب الصحراء الإفريقية. المسؤولية لا تقع حصرًا على الوزارة بل على السياسة العامة للحكومات المتلاحقة وتداخل الصراعات السياسية بالتربية كما قرارات وقوانين دون دراسة للأثر الاجتماعي والتربوي أو الإنمائي دون استثناء مسؤولية الجهات المانحة. حيث من المفترض في الدول ذات السيادة على التعليم أن يكون التعليم الرسمي هو المعيار الذي يؤسس للتنمية الشاملة وبناء المستقبل.

تراجعت كل المؤشرات وينسب هذا التراجع إلى مرحلة ما بعد الجائحة، ولكنه في الواقع بدء منتصف التسعينات أول العام 2000 مع تفاقم نظام المحاصصة وظهرت ملامحه الأولى مع إفشال مناهج 1997 والقرارات الإدارية والمالية الحكومية التي لم تعتبر الجانب التربوي في حلولها. تراجع الجودة يعود إلى قرارات إدارية دون دراسة الأثر التربوي مثل إقفال دور المعلمين وقرار وقف التوظيف في التعليم الرسمي عام 1998 وتلاه تقليص العام الدراسي في العام 2016 محطات رئيسية تركت تداعيات كبيرة على جودة التعليم وبعدها أتت النكسات المتتالية التي عجزت وزارة التربية عن تقديم حلول لها أو الحد من تداعياتها. التراجع الحاد ظهر بعد توقف التمويلات RACE2 و S2R2 عام 2022 التي شكلت رافعة شكلية لبعض المؤشرات مثل أعداد الملتحقين والأطفال اللاجئين، وتداعيات الأزمة المالية. على مدى أكثر من 15 سنة كان الإنهيار يتفاقم وساهمت التمويلات الخارجية في كبح ظهوره لكنها لم تنجح في معالجة أسبابه.

أن تصل نسبة التلامذة اللبنانيين في المدارس الرسمية إلى 22% في العام 2025 [6]، فهو أمر غير طبيعي بالنسبة لمعظم دول العالم فلبنان خسر ما نسبته 6-8% من التلامذة في الرسمي خلال سنتين، وأن تتناقص أعداد الملتحقين اللبنانيين في الرسمي والخاص بعد الجائحة بمعدل 3-4 آلاف تلميذ سنوياً فهو أمر مقلق، وأن يتراجع من 155 ألف طفل لاجئ إلى 79 ألف فقط بسبب قرار حكومي مخالف للإتفاقات الدولية فهو كارثة. عدا عن تراجع أعداد طلاب المهني والتقني بنحو 10 آلاف خلال سنتين. يستمر ذلك أيضا في التعليم الجامعي الرسمي تحديداً بتراجع بنحو 20 ألف طالب/ة بين 2020 و 2023 وبالتالي طلاب كلية التربية في الجامعة اللبنانية التي خسرت 800 طالب خلال سنتين.

بينما وضع المعلمين/ات اتجه نحو الأسوء منذ الأزمة المالية والتعاقد الوظيفي يتزايد ليطال 65 ألف معلم/ة من أصل 100 ألف في القطاع التعليمي الرسمي والخاص والمهني، هم إرث قوانين وإجراءات غير عادلة وتمييزية وتحتاج إلى حلول سياسية وإدارية وقانونية بالدرجة الأولى عدا عن تصحيح الأجور.

المعالجة ممكنة من خلال استعادة النظام التعليمي الأساسي وتفعيله وتعديل ما يلزم ضمن خطة زمنية لسد الفجوات المتعددة لدى مكونات القطاع وتطوير النظام عبر قوانين وأنظمة فعالة وعادلة، وعلى عملية الإصلاح تناول مسارات متوازية عدة سياسية، قانونية، إجرائية، تربوية، تنموية، اجتماعية، مؤسساتية.. حيث لا يمكن فصل تأثير واحدة عن الأخرى أو الحد من تداعيات إحداها على العملية التعليمية والإنماء. فالحلول ليست إدارية فقط ولا تربوية فقط بل هي تكامل المسارات لضمان تحقيق حقوق المتعلمين/ات وتحقيق العدالة والإنصاف والجودة لهم. يتطلب ذلك تعاضد ومشاركة الوزارات المعنية والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني والأهالي لإنتاج مسارات إصلاحية للنهوض بالتعليم.

مسؤولية التراجع تتشاركها الحكومات المتعاقبة مع الجهات المانحة التي سهلت بسياساتها التمويلية تمكين الفساد والشخصانية والمحاصصة والتوافقية، مما خلق خللاً في النظام التعليمي الأساسي انعكس في تدني الجودة وهدر المال العام وألحق ضررا في وعي المتعلمين وثقافتهم ودوافعهم... وبات

6 تصريح إعلامي لوزيرة التربية في برنامج 2030

الفساد هو النمط، وذلك بسعي الجهات المانحة لإنشاء إدارات موازية للإدارة العامة وأنظمة الحوكمة والمحاسبة والتدقيق المالي ساهمت في تعطيل أنظمة الحوكمة الأساسية والمحاسبة البرلمانية والإدارية.

الجهات المانحة تدرج في برامجها تعزيز أنظمة الحوكمة والرقابة في الإدارات العامة، لكنها لم تنجح في تجاوز شبكات الفساد فاختارت سبل أخرى لتحقيق هدفها في دعم التعليم وخضعت لابتزاز السياسيين وبعض وزراء التربية السابقين مخافة تعطيل تأمين حق الوصول إلى التعليم لدى الأطفال.

ونلاحظ أن غالبية الأنشطة المستدامة التي اقترحتها الجهات المانحة منذ أكثر من عقد التي تعزز البنية التحتية المدرسية والإدارية وكفاءة الهيئات التربوية والعملية التعليمية لم تنفذها الوزارة كاملة بسبب "عجز الوزارة" أو سوء إدارة البرامج الممولة أو تعطيلها لأهداف شخصانية ونفعية خاصة أو ضعف الرؤية والكفاءة. نذكر منها منصة مواردي التعليمية الرقمية، منصة SIMS / EMIS لأنظمة المدارس، ترميم المدارس الرسمية، تعزيز مهارات الإدارة المالية في الوزارة، الرقابة المالية لأجهزة الرقابة الرسمية، تطوير المناهج، إصدار نشرات إحصائية سنوية وتحليل المعطيات، دراسات حول التسرب وأسبابه والخارطة المدرسية وغيرها.

في النهاية المخرجات التي أدرجتها الجهات المانحة في برامجها هي كمية وليست نوعية، أي أنها تتحقق من تنفيذ البنود والأنشطة لكنها لا تراقب النوعية والفعالية. النتائج لم تكن حسب توقعات المتابعين، بل كانت تراجعية وعوضا عن تحسين وتعزيز الوصول إلى التعليم الجيد، تراجعت الجودة وتراجع معه أعداد الملتحقين في المدارس الرسمية كما الملتحقين من الأطفال اللاجئين في مدارس بعد الظهر. الخلل في عمل الوزارات السابقة أدى إلى نتائج عكس الأهداف الموضوعة مما يعني إنفاقاً غير فعال وهدرا للمال العام ولكن الأهم تحكم نظام المحاصصة الطائفي والسياسي والنفعي بالتعليم الرسمي والخاص قبل الجامعي وقع ضحيته أكثر من مليون متعلم لبناني ونحو ربع مليون طفل لاجئ.

عموماً، كل المؤشرات الواردة في هذا التقرير وتقارير أخرى أممية ومحلية تدل على تعمّد إفشال النظام السياسي التحاصصي لقطاع التعليم وتحويله إلى منفعة خاصة شخصانية حزبية طائفية يدفع ثمنها المجتمع والأطفال والإنماء عوضا عن كونه منفعة عامة ومسؤولية مجتمعية تشاركية يشكل رافعة للحياة الاقتصادية والوعي المجتمعي.

ومحاولات ترميم النظام التعليمي في ظل سلطة سياسية تحاصصية هي الأخرى موازية للحكومة والبرلمان سيبقى مجتزءًا. قطاع التعليم الذي يضم أكثر من مليون ونصف متعلم/ة وطالب/ة هم ضحية جماعات سياسية ونفعية لا ترى فيه إلا مصنعاً لمؤيدين أو مصالح مالية أوخاصة على حساب خطة إنماء وطنية شاملة ومسار تعلمي فعال يعزز المواطنية الحقة والحقوق الإنسانية العادلة والتنمية المستدامة ويضع المتعلم/ة هدفاً يسمو فوق كل المصالح الفردية والخاصة والربحية.

المراجع

i المركز التربوي للبحوث والإنماء

ii Lebanon Education sector dashboard- Data.unhcr.org, School population Trends.

iii الموزانة العامة 2018

iv World Bank: Abdul-Hamid, Husein, and Mohamed Yassine. 2020. Political Economy of Education in Lebanon: Research for Results Program - page 119.

v UNICEF Dashboard- Country Profile | Transparency portal

vi الفاقد التراكمي لأيام التدريس بين 2016-2025 – (نعمه.2024)

vii (البنك الدولي. 2023) الفاقد التعلمي وخسائر الدخل: التكاليف التعليمية والاقتصادية لإغلاق المدارس الرسمية في لبنان

viii الدولية للمعلومات: الزيادة السكانية نتيجة تراجع الولادات وارتفاع الوفيات. وخلال الأعوام 2009-2021

ix UNICEF Dashboard- Country Profile | Transparency portal

x World Bank: Abdul-Hamid, Husein, and Mohamed Yassine. 2020. Political Economy of Education in Lebanon: Research for Results Program - page 119.

xi وثيقة صادرة عن البنك الدولي، برنامج دعم لمبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان. 2016. صفحة 74

xii Lebanon Education sector dashboard- Data.unhcr.org.